



تسريع الأثر

تعبئة الاستثمارات على نطاق واسع

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2024

الغلاف : تصوير دورتي فيرنر (DorteVerner.com).
تظهر الصورة نساء موريا يرقصن في تشاتيسغار بالهند.

المحتويات

- 2 رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية
- 4 رسالة من **أجاي بانغا**، رئيس مجموعة البنك الدولي
- 6 رسالة من **مختار ديوب**، المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية
- 8 مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2024: من الاستثمار إلى الأثر
- 11 فريق جهاز إدارة المؤسسة
- 12 التحول إلى بنك أفضل

النتائج

- 14 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2024
- 16 استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال عام 2024

تطبيق الإستراتيجية

- 20 تسريع الأثر
- 22 إطلاق رأس المال
- 34 مسارات الرخاء
- 46 إعادة تصور تمويل التنمية

الوظائف الأساسية

- 54 الارتقاء إلى مستوى المسؤولية
- 58 الاستدامة
- 60 المساءلة والرقابة
- 62 التنوع والإنصاف والشمول
- 63 تقرير مراقب الحسابات

للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمؤسسة:
www.ifc.org/AnnualReport



أعلى: عرض فنان لأكبر عبّارة كهربائية في العالم ستقدم خدمة صديقة للمناخ بين الأرجنتين وأوروغواي عند إطلاقها في أواخر عام 2025. وستحمل السفينة (العبّارة) باكيوبس Buquebus التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية وبنك سانتاندر أوروغواي 2100 راكب وستعمل على خفض ما يعادل أكثر من 37 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كل عام، لتصبح أول عبّارة كهربائية في الاقتصادات الصاعدة وأول معاملة للتمويل الأزرق في أوروغواي.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد نامٍ في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وقدراتها في تعبئة الموارد وخبراتها ونفوذها لخلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة للناس. وفي السنة المالية 2024، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل بلغ 56 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة، مُعَوِّلة على حلول القطاع الخاص وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة لخلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: www.ifc.org.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

في السنة المالية 2024، ساند مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي الجهود الجارية للمجموعة لتصبح بنكاً أفضل. ويأتي هذا التطور الضروري على مستوى العمليات والتشغيل في الوقت المناسب: فعلى الرغم من تحسن آفاق النمو الاقتصادي على المدى القريب على نحو طفيف أدى إلى تهدئة المخاوف من حدوث ركود عالمي، لا يزال التعافي بعد جائحة كورونا ضعيفاً في العديد من البلدان النامية، ولا تزال الضغوط الاجتماعية القائمة من قبل جائحة دون تغيير. ومن غير المرجح أن يحقق العالم أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كما أن تغيير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة تزيد من التهديدات التي تواجه عملية التنمية. وحتى يتسنى مساعدة البلدان على التصدي لهذه التحديات المتشابكة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 117.5 مليار دولار (منها 37.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و31.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و31.7 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، و8.2 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و8.9 مليارات دولار في أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون) في السنة المالية 2024.

وقد شكلت الاجتماعات السنوية لعام 2023 علامة فارقة في تاريخ مجموعة البنك الدولي، حيث أقر أعضاء لجنة التنمية الرؤية الجديدة للمجموعة المتمثلة في خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. ومنذ ذلك الحين، طبقت المجموعة إصلاحات أساسية لإقامة بنك أفضل، بما في ذلك تعزيز قدراته المالية؛ وتعزيز تركيزه على تحقيق النتائج؛ وتحسين فاعلية المجموعة وكفاءتها على مستوى العمليات والتشغيل. كما أعدت مجموعة البنك بطاقة جديدة لقياس الأداء وأدوات جديدة للاستعداد لمواجهة الأزمات والتصدي لها؛ وأطلقت برامج التحديات العالمية ومنصة ضمانات مجموعة البنك الدولي؛ فضلاً عن ميثاق المعرفة؛ وإقامة 4 شركات جديدة (مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية،

والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للدول الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية)؛ والعمل على تبسيط وتنسيق تنفيذ إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

وأشاد المديرين التنفيذيين بالتزام المجموعة بتخصيص 45% من التمويل السنوي للعمل المناخي في عام 2025، موزعة بالتساوي بين أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف معها. وستكثف مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهودهما لزيادة التمويل المقدم للقطاع الخاص لأنشطة التكيف مع تغير المناخ. كما أشاد المديرين التنفيذيين أيضاً بالتزامات مجموعة البنك لعام 2030 بتوفير الكهرباء لنحو 300 مليون نسمة في أفريقيا في إطار شراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، فضلاً عن توفير خدمات رعاية صحية ذات جودة وميسورة التكلفة لما يبلغ 1.5 مليار نسمة.

وتعمل المجموعة على تعزيز نموذج التمويل الذي تقدمه لإقامة مجتمعات أكثر أمناً وازدهاراً في البلدان منخفضة الدخل. ومنذ الاجتماعات السنوية لعام 2023، قامت المجموعة بتعبئة الأموال لصندوق التصدي للأزمات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية وحافظت على القدرة المالية للمؤسسة بواقع 30 مليار دولار سنوياً للسنتين الماليتين 2024 و2025. واقترح جهاز إدارة المجموعة إدخال تحسينات على إطار كفاية رأس المال للمؤسسة الدولية للتنمية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة التمويل المقدم من المؤسسة بمقدار 20 مليار دولار حتى السنة المالية 2037. ويتوقع المديرين التنفيذيين أن يؤدي التمويل الناتج عن هذه التدابير، إلى جانب مساهمات المانحين القوية في عملية تجديد موارد المؤسسة في ديسمبر/ كانون الأول 2024، إلى تحسين الأحوال المعيشية وإعداد البلدان للتصدي للأزمات الفورية وتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل. وبالإضافة إلى التمويل المطلوب، يتطلب تحقيق هذه الأهداف التزاماً ثابتاً من المانحين الحاليين والجدد والبلدان والجهات المتعاملة مع البنك ومن البنك نفسه.

وحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقدماً كبيراً في تعزيز قدراته المالية مع الاستمرار في حماية تصنيفه الائتماني الممتاز من الفئة AAA، فضلاً عن الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل.

وتمت الموافقة على أدوات مالية جديدة، لا سيما أدوات رأس المال المختلط، ومنصة ضمانات محافظ الاستثمار، وصندوق الكوكب الصالح للعيش فيه، وتعهده بعض البلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي بالفعل بتقديم مساهمات. وقد وافق مجلس المديرين مؤخراً على إطار الحوافز المالية الذي سيشرح البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تعزيز الاستثمارات في مجال التصدي للتحديات العالمية ذات الأثر العابر للحدود. وتم إحراز تقدم نحو تعزيز قيمة رأس المال تحت الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوسيع نطاق ما تقدماه من استثمارات وضمانات، بما في ذلك أدوات جديدة لتعبئة رأس المال الخاص. ويتطلع المديرين التنفيذيين إلى مواصلة تفعيل دور صندوق الخسائر والأضرار، الذي يُتوقع أن يصبح مورداً كبيراً لمساعدة البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

ويرحب المديرين التنفيذيين بتعميق شراكات مجموعة البنك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف والقطاع الخاص. ويسلط ميثاق الشراكة المعني بمجموعة بنك دولي واحدة، الذي نُشر في مايو/أيار 2024، الضوء على المبادئ التي تحدد عملنا مع الشركاء ويؤكد على رؤيتنا لدور الشركاء الذي نطمح أن نؤديه على أفضل وجه. ويعمل مختبر استثمارات القطاع الخاص، الذي تم إطلاقه في يونيو/حزيران 2023، على تذليل العقبات التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.



وقوفاً (من اليسار إلى اليمين):

جلوساً (من اليسار إلى اليمين):

إيل يونغ بارك
جمهورية كوريا

هايرين ديميركان
تركيا

ويمبي سابوترا
إندونيسيا

إيوجين روغيناث
هولندا

رومان مارشافين
الاتحاد الروسي

توقير شاه
باكستان

دانييل بيريني
الأرجنتين

لين ليند
النرويج

كاثرين ريشيكو
كندا

سهيل سعيد
المملكة العربية السعودية

مايكل كراك
ألمانيا

ماركوس شيلياتو
البرازيل

هيدياكي إيامورا
اليابان

فلوريبرت نغاروكو
بوروندي

يونهونغ شانغ
الصين (العميد المشارك)

دومينيك فافري
سويسرا

أياندا دلودلو
جنوب أفريقيا

عبد السلام بيللو
النيجر

آرنو بواسيه
فرنسا

باراميسواران إير
الهند

عبد العزيز الملا
الكويت

إرنستو أسيفيدو
المكسيك

فيلسي غورودو
الولايات المتحدة (المدير التنفيذي المناوب)

فيل غاندران
المملكة المتحدة

ماتيو بوغاميللي
إيطاليا (عميد المجلس)

وشهد المديرين التنفيذيون خلال سفرهم هذا العام إلى العديد من البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي أثر ما تقوم به المجموعة على أرض الواقع. وأثناء زيارة المملكة العربية السعودية (ديسمبر/ كانون الأول 2023)؛ والصين وفيجي وساموا (يناير/كانون الثاني - فبراير/ شباط 2024)؛ وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وطاجيكستان (مارس/أذار 2024)؛ وكينيا وإستونيا (مايو/أيار 2024)، شارك أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين في فعاليات ولقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي القطاع الخاص، وموظفي مجموعة البنك، والمستفيدين من عمليات مجموعة البنك، والمانحين، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

وبالتطلع إلى السنة المالية 2025، لا يزال المديرين التنفيذيون وجهاز الإدارة ملتزمين بتطوير نهج مجموعة البنك الدولي بهدف تحسين الخدمات المقدمة للناس في البلدان منخفضة الدخل. ويتقدم المديرين التنفيذيون بخالص شكرهم لأجاي بانغا على قيادته لعملية تطوير مجموعة البنك الدولي، كما يتقدمون بخالص الشكر لجميع موظفي المجموعة على عملهم الجاد والمتواصل والتزامهم الثابت بتحقيق رسالة المجموعة المتمثلة في إنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش فيه.

الوفاء بالتزاماتنا يتطلب منا تطوير أدوات وأساليب عمل جديدة وأفضل. وهذا ما حققناه بالفعل في السنة المالية 2024.

أجاي بانغا

المعرفية في مجال التنمية. وقد أعدنا تنظيم قطاعات الممارسات العالمية للبنك الدولي لتكون 5 وحدات لمكاتب نواب الرئيس - الناس، والرخاء، والكوكب، والبنية التحتية، والرقمنة - من أجل زيادة المرونة وتسريع وتيرة العمل والمشروعات والبرامج مع البلدان والجهات المتعاملة معنا. وقد حققت كل وحدة من هذه الوحدات إنجازات مهمة في السنة المالية 2024.

ونساند البلدان حالياً في تقديم خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة إلى 1.5 مليار نسمة بحلول عام 2030 حتى يعيش أبنائنا وأحفادنا حياة أفضل وأكثر صحة. ويأتي ذلك في إطار جهودنا العالمية الأكبر لوضع معيار أساسي للرعاية خلال كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، أي من مرحلة الرضاعة والطفولة إلى المراهقة والبلوغ. ولمساعدة الناس على تحمل الصدمات والأزمات التي أثرت سلباً على إمدادات المواد الغذائية، نعمل على تعزيز خدمات الحماية الاجتماعية لدعم نصف مليار نسمة بحلول نهاية عام 2030، ونسعى إلى أن تشكل النساء نصف هؤلاء المستفيدين.

ونحن نساعد البلدان النامية على خلق الوظائف وفرص العمل، لأنها العوامل الأكثر فاعلية لتمكين من تحقيق الرخاء. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سيصبح 1.2 مليار شاب في بلدان الجنوب - في سن العمل. لكن من المتوقع ألا تزيد فرص العمل التي ستتم تهيئتها عن 424 مليون فرصة في هذه الفترة وفي البلدان نفسها. والتكلفة التي يتحملها مئات الملايين من الشباب الذين لا أمل لهم في الحصول على عمل لائق أو مستقبل باهظة للغاية وتفوق أي تصور؛ وبناء علينا فنحن نعمل بصورة عاجلة وعلى الفور لخلق فرص للجميع.

في السنة المالية 2024، اعتمدت مجموعة البنك الدولي رؤية جريئة وجديدة للعالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. ولتحقيق هذه الرؤية، تقوم مجموعة البنك بتطبيق إصلاحات كي تصبح الشريك الأفضل للحكومات والقطاع الخاص بغية التفاني في خدمة البشر. وعلى مدى تاريخنا البالغ 80 عاماً، لم نشهد قط مثل هذه التحديات التي تتطلب المزيد من العمل العاجل والفوري؛ فنحن نواجه تراجعاً في التقدم المحرز على صعيد مكافحة الفقر، وأزمة مناخ وجودية، وتزايداً في معدلات الدين العام، وانعدام الأمن الغذائي، وتفاوتات مسارات التعافي من جائحة كورونا، وأثار الصراع الجيوسياسي.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات المتشابكة أن تعمل مجموعة البنك الدولي بوتيرة أسرع وأبسط وأكثر كفاءة، لذا نعيد تركيز جهودنا ومواردنا لمواجهة هذه التحديات، لا من خلال التمويل وحسب، بل أيضاً من خلال المعرفة. ويوضح ميثاق المعرفة من أجل العمل لمجموعة البنك الدولي، الذي نُشر في السنة المالية 2024، بالتفصيل كيف سنمكن جميع البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة، من القطاعين العام والخاص، من أسباب القوة من خلال تيسير سبل الوصول إلى ثروتنا

الأداء الجديدة للمجموعة، التي سُنت في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2024، تغييرات جذرية في كيفية تتبع النتائج التي نحققها.

غير أننا لا نستطيع تحقيق التنمية وحدنا، فنحن بحاجة إلى شركاء من القطاعين العام والخاص لتوحيد جهودنا. ولهذا السبب، فإننا نعمل عن كثب مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لتحسين حياة الناس في البلدان النامية بطرق ملموسة وقابلة للقياس. وتظهر علاقتنا العميقة مع القطاع الخاص من مختبر استثمارات القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي حيث يعمل هذا المختبر على تذييل العقبات التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة. وتجتمع المجموعة الأساسية للمختبر التي تضم 15 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس إدارات الشركات بصورة دورية، وتقدم لنا هذه المجموعة المعلومات التي تثرى ما نقوم به من أعمال وأنشطة، وعلى الأخص مع تطوير منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي.

إن ما حققناه من أثر وما قدمناه من ابتكارات هذا العام سيدفعنا للمضي قدماً بطموح أعلى وشعور أكبر بالضرورة الملحة لتحسين حياة الناس. وأود أن أشيد بالجهود المتميزة التي يبذلها جهاز موظفينا والمديرون التنفيذيون للمجموعة، وكذلك الدعم الثابت من البلدان والجهات المتعاملة معنا وشركائنا. ومعاً، ندخل السنة المالية 2025 يغمزنا شعور كبير بالتفاؤل، والعزم والتصميم على إقامة بنك أفضل من أجل عالم أفضل.

أجاي بانغا

رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين



وإدراكاً منا بأن الرقمنة هي فرصة التحول في عصرنا، فإننا نتعاون مع الحكومات في أكثر من 100 بلد نام لتدعيم الاقتصادات الرقمية. وبلغ إجمالي محفظة قروضنا للمشروعات الرقمية 5.6 مليارات دولار حتى يونيو/حزيران 2024؛ وستقود وحدتنا الجديدة وهي مكتب نائب الرئيس للرقمنة جهودنا الرامية إلى إرساء أسس الاقتصاد الرقمي. وتتضمن المبادرات الرئيسية بناء وتعزيز البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية للبيانات، وضمان تحقيق الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للمؤسسات والشركات والمواطنين، والنهوض بالخدمات الحكومية الرقمية.

والوفاء بالتزاماتنا يتطلب منا تطوير أساليب عمل جديدة وأفضل. وهذا ما قمنا به في السنة المالية 2024. فنحن نبذل كل في ما وسعنا للاستفادة من مركزنا المالي والبحث عن فرص جديدة تساعدنا في تحمل المزيد من المخاطر وزيادة القروض التي نقدمها. أما أدواتنا الجديدة للتأهب للأزمات والتصدي لها، وبرامج التحديات العالمية، وصندوق الكوكب الصالح للعيش فيه فتوضح كيف نقوم بتحديث نهجنا لتحقيق الأثر المطلوب والنتائج المرجوة على نحو أفضل. وستحدث بطاقة قياس

وفي إطار التصدي لتغير المناخ، وهو أكبر تحد يواجهه جيلنا، سنقوم بتوجيه 45% من التمويل السنوي إلى العمل المناخي في عام 2025، موزعة بالتساوي بين أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف معها. ونعتزم، في إطار الجهود التي نبذلها، إطلاق ما لا يقل عن 15 برنامجاً للحد من غاز الميثان بقيادة البلدان المعنية في السنة المالية 2026، وقد ساعد صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع لنا على تدعيم أسواق الكربون عالية النزاهة.

والحصول على الكهرباء حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو أساس لنجاح أي جهد إنمائي. وسيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في البلدان النامية، وتدعيم البنية التحتية العامة، وإعداد المواطنين لوظائف الغد. لكن نصف سكان أفريقيا أي نحو 600 مليون نسمة لا تتوفر لهم الكهرباء، واستجابة لذلك، تعهدنا بتوفير الكهرباء لنحو 300 مليون شخص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030 في إطار شراكة مع البنك الأفريقي للتنمية.



في السنة المالية 2024، بذلنا جهوداً قصوى تجاوزت الحدود، وسجلنا مستويات قياسية جديدة، وطبقنا نهجاً مبتكرة رائدة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة حيثما تمس الحاجة إليها. وفي إطار العمل بصفتنا مجموعة بنك دولي واحدة، قمنا بتجميع مواردنا الجماعية معاً لإحداث تغيير إيجابي لصالح الناس الذين نخدمهم.

مختار ديوب

نحن على أهبة الاستعداد لإطلاق الإمكانيات الكاملة للقطاع الخاص من أجل خلق فرص العمل وبناء اقتصاد عالمي أكثر استدامةً وشمولاً.

تواصل المؤسسة، التي سجلت مستوى قياسياً من الاستثمارات بلغ 56 مليار دولار - منها أكثر من 22 مليار دولار تمت تعبئتها من الشركاء- تعظيم الأثر الذي يحدثه القطاع الخاص في مجالات التنمية الرئيسية. وأسهمت جهودنا في إحراز تقدم في العمل المناخي، والمساواة بين الجنسين، والتحول الرقمي، وغيرها من المجالات الحيوية التي تشكل الرخاء العالمي.

ونحن نتطور لتحقيق رسالتنا.

وباعتبارنا مستثمرين، فإننا نعيد صياغة ما يمكن تحقيقه في الأسواق الصاعدة. وتقوم برامجنا المبتكرة بتوجيه رؤوس الأموال إلى مجالات حيوية، مثل البنية التحتية المستدامة وخدمات الربط الرقمي، في أماكن غالباً ما تعتبر محفوفة بالمخاطر أو معقدة للغاية بالنسبة للاستثمار الخاص.

ويتجاوز دور الشراكة الذي تقوم به المؤسسة تقديم الخدمات الاستشارية التقليدية إلى خدمات أكثر تنوعاً. والآن أكثر من أي وقت مضى، نعمل على إيجاد الفرص وتصميمها وتوجيهها، وخلق بيئات

يمكن أن تنجح فيها حلول القطاع الخاص، حتى في الأسواق الحافلة بالتحديات. ويساعدنا عملنا في مجال تطوير القطاعات والمشروعات الأولية (upstream) على فتح أسواق جديدة وإيجاد مجموعة قوية من الفرص التي يمكن تمويلها من البنوك.

وبصفتنا عنصر تحفيز، فإننا نثبت الجدوى الاقتصادية للتصدي للتحديات الإنمائية المستمرة. وتستفيد المؤسسة من خبراتها وتجاربها في تبادل المعارف وتعزيز فهم المخاطر والفرص في مختلف الأسواق التي تعمل فيها. ومن الزراعة الذكية مناخياً إلى خدمات الرعاية الصحية ميسورة التكلفة، نثبت إمكانية الاتساق بين تحقيق الأرباح وبلوغ الغرض المنشود على نطاق واسع.

والقصص الواردة في هذا التقرير ليست مجرد نقاط بارزة، بل تبشر بإمكانية إحداث تغيير تحويلي. وهي توضح كيف نقوم بتسريع الأثر في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، مما يمهد الطريق لتحقيق المزيد من الإنجازات في السنوات القادمة.

فالتحديات أمامنا هائلة، وكذلك التزامنا بتحسين حياة الناس. وفي إطار العمل والتنسيق بوصفنا مجموعة بنك دولي واحدة ومع شبكة متنامية من الشركاء، فإننا على أهبة الاستعداد لإطلاق الإمكانيات الكاملة للقطاع الخاص من أجل خلق فرص العمل وبناء اقتصاد عالمي أكثر استدامةً وشمولاً.

وأثناء اطلاعكم على هذا التقرير، أرجو ألا تروا ما أنجزناه فحسب، بل أيضاً طموحنا الهائل للمستقبل ونحن نواصل تسريع وتيرة حلول القطاع الخاص للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً في العالم.

مختار ديوب
المدير المنتدب

56 مليار دولار
مجموع الارتباطات

تشمل

19 مليار دولار
في تمويل الأنشطة المناخية

6.8 مليارات دولار
استثمارات في مشروعات شاركت
مؤسسة التمويل الدولية في
إعدادها

5.8 مليارات دولار
تمويل بالعملات المحلية
بواقع 34 عملة على مستوى
118 مشروعاً

18 مليار دولار
تم استثمارها في اقتصادات
منخفضة الدخل وهشة
ومتأثرة بصراعات

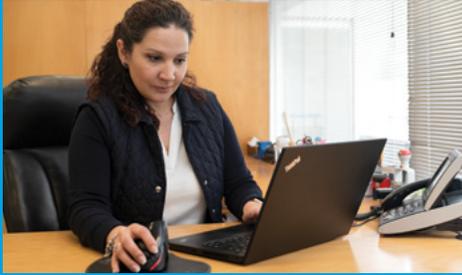
22.5 مليار دولار
تمت تعبئتها من مصادر أخرى، منها 4.8 مليارات
دولار من خلال شركات بين القطاعين العام والخاص

من الاستثمار إلى الأثر أرقام قياسية لمؤسسة التمويل الدولية هذا العام

يظهر أداء مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2024 قدرتها التي لا مثيل لها على الاستفادة من حلول القطاع الخاص من أجل التنمية. وتستند النتائج الاستثنائية لهذا العام إلى التزامنا الراسخ بخلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس في بلدان الأسواق الصاعدة. وتواصل استثماراتنا إحداث أثر ملموس ودائم على مستوى الجوانب الرئيسية للتنمية.

تطوير المشروعات في مراحلها الأولى (UPSTREAM)*

النوع الاجتماعي



28 مليون

شخص يستفيدون من الإجراءات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين

الشمول المالي



152 مليون

شخص وشركة يستخدمون الخدمات المالية

العمل المناخي



69 مليون

طن خفض في انبعاثات غازات الدفيئة سنوياً

المياه والصرف الصحي



15 مليون

شخص حصلوا على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

التحول الرقمي



174 مليون

شخص يستخدمون الخدمات الرقمية

الأمن الغذائي



52 مليون

شخص يحصلون على الأمن الغذائي والتغذوي المُعزز

البنية التحتية



164 مليون

شخص يحصلون على الكهرباء

*تمثل هذه الأرقام النتائج المتوقعة لأثر محفظة استثمارات المؤسسة، بما يتسق مع بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي. وهي تعكس الآثار المستمرة وطويلة الأجل لاستثمارات المؤسسة على مدى عدة سنوات، بما يتماشى مع نظام الإبلاغ الجديد لمجموعة البنك الدولي. للمزيد من المعلومات، انظر: <https://scorecard.worldbank.org>

بذلنا جهوداً قصوى تجاوزت الحدود، وسجلنا أرقاماً قياسية، وطبقنا نهجاً مبتكرة رائدة لتعبئة رأس المال الخاص.

صورة: تساعد مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير صربيا على زيادة إنتاجها من الطاقة المتجددة من خلال تمويل مزرعة الرياح سيوك 1.



مختار ديوب
المدير المنتدب



محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون الصناعات



جون غاندولفو
نائب الرئيس لشؤون الخزانة
وتعبئة الموارد



فيديريكو غاليزيا
نائب الرئيس لشؤون إدارة
المخاطر والتمويل



هالة شيخ رحو
نائبة الرئيس لشؤون منطقة
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
وتركيا وأفغانستان وباكستان



إيلينا بورغانسكايا
نائبة الرئيس لشؤون الدعم
المؤسسي



إيمانويل نيرينكندي
نائب الرئيس لشؤون الحلول
المشتركة



راميت ناغبال
نائب الرئيس والمستشار القانوني
العالم للشؤون القانونية
والمخاطر المؤسسية، والحوكمة



ماري-جان مويو
كبيرة الموظفين



ألفونسو جارسيا مورا
نائب الرئيس لشؤون مكتب
منطقتي أوروبا وأمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي



سوزان م. لوند
نائبة الرئيس لشؤون الاقتصاد
وتنمية القطاع الخاص



ريكاردو بوليتيني
نائب الرئيس لشؤون منطقة آسيا
والمحيط الهادئ



سيرغيو بيمنتا
نائب الرئيس لشؤون منطقة
أفريقيا

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يركز فريق جهاز إدارة المؤسسة على تلبية احتياجات الجهات المتعاملة معها وتعظيم الأثر الإنمائي لعملها. ويمتلك الفريق خبرة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية إلى جانب مجموعة واسعة من الخبرات والتجارب والرؤى الثقافية المتنوعة.

التحول إلى بنك أفضل



منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي

تعمل هذه المنصة الجديدة على تبسيط الإجراءات والمعاملات، وتحسين سبل الحصول على منتجات الضمانات، وبالتالي نمضي في مسار تحقيق الهدف المتمثل في زيادة إصدار الضمانات السنوية للوصول إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2030، ومضاعفة تعبئة رأس المال الخاص عدة مرات.



مختبر استثمارات القطاع الخاص

يُعد مختبر استثمارات القطاع الخاص مبادرةً تعاونيةً بين مجموعة البنك الدولي ومديري مؤسسات القطاع الخاص العالمية الرائدة. ويستهدف هذا المختبر إيجاد الحلول اللازمة للتغلب على العقبات القائمة أمام استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقدمت المجموعة الأساسية للمختبر، المؤلفة من 15 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة لشركات ومؤسسات، توصيات بشأن تحقيق استقرار البيئة التنظيمية، وزيادة استخدام الضمانات، وتخفيف مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، وزيادة استخدام نماذج إنشاء القروض ومنحها من أجل تعبئة رأس المال الخاص. وقد ساعدت تعليقاتهم وأراؤهم بالفعل على إثراء عملية تطوير منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي.



الابتكارات المالية

تهدف أدواتنا المالية الجديدة إلى تعزيز القدرة الإقراضية وتمكين مجموعة البنك الدولي من تحمل المزيد من المخاطر فيما يتعلق بالتحديات العالمية المشتركة. وقد قمنا بتوفير 40 مليار دولار من ميزانية البنك على مدى 10 سنوات من خلال تعديل نسبة القروض إلى حقوق الملكية، وأطلقنا أداة رأس المال المختلط. ويتيح صندوق الكوكب الصالح للعيش فيه، الذي تم إطلاقه في أبريل/نيسان 2024، للحكومات والمؤسسات الخيرية والشركاء الآخرين فرصة للمساهمة في مواردنا الميسرة للبلدان متوسطة الدخل.

يواجه العالم مجموعة من التحديات المتشابكة والمتداخلة المتمثلة في الفقر، وأزمة المناخ، والديون، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الجوائح، وأوضاع الهشاشة؛ وضرورة تسريع وتيرة توفير الهواء النقي والطاقة والماء. وعامل الزمن هو جوهر القضية.

ونحن بحاجة إلى أن نكون البنك الأفضل للتصدي لهذه التحديات القائمة اليوم وفي المستقبل.

وطلب زعماء مجموعة العشرين من مجموعة البنك الدولي أن تتغير لتكون جزءاً أكثر أهمية من الحل. واستجابة لذلك، رفعنا سقف طموحنا فيما يتعلق بتسريع وتيرة إنجاز الأنشطة وتبسيط إجراءات العمل وتعظيم الاستفادة من المركز المالي لمجموعة البنك الدولي، وتفعيل دور الشركاء والقطاع الخاص. وفيما يلي الأساليب التي نتبعها لتحقيق ذلك:



دليل الاستعداد والتأهب للأزمات والتصدي لها

تطرح مجموعة البنك الدولي حالياً دليلاً جديداً موسعاً للاستعداد والتأهب للأزمات والتصدي لها بغية مساعدة البلدان النامية في هذا الشأن وبناء قدرتها على مواجهة الصدمات في المستقبل. وتسمح شروط الديون المعنية بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للدول الصغيرة بإعطاء الأولوية للتعافي من الكوارث عند وقوعها على سداد الديون.



بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي

ترتكز جميع أنشطة مجموعة البنك الدولي على المساءلة ومحاور التركيز. وتمثل بطاقة قياس الأداء الجديدة لمجموعة البنك الدولي معياراً للمساءلة وأساساً لجهودنا الرامية إلى زيادة الكفاءة والتأثير والنتائج. وتتيح هذه الأداة للبلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي - ولدافعي الضرائب - أن يروا بوضوح الأثر الذي نحدهه وجني ثمار ثقتهم فينا.



بنك المعرفة

كانت المعرفة ولا تزال بالغة الأهمية لمجموعة البنك الدولي على مدى 80 عاماً، وبالتالي سنعيد توجيه أولويات المجموعة نحو المعرفة إلى جانب أنشطة التمويل. ولتحقيق ذلك، نستعين بالخبراء ليتصدروا المشهد في إطار نموذج عملنا الذي يراعي احتياجات البلدان، حيث يعمل هؤلاء الخبراء مع الحكومات لصياغة خطط تنمية مركزة تجمع بين طموح الحكومات وخبرات وتجارب البنك الدولي. ويوضح ميثاق المعرفة من أجل العمل بالتفصيل هذا النهج، مع التركيز على 4 مجالات هي: المنتجات المعرفية الجديدة والحديثة، والشراكات الإستراتيجية، وتعزيز التعلم، والأنظمة المتطورة.



اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة

العالمية (GEMS)

يضم اتحاد قواعد بيانات الأسواق الصاعدة العالمية 25 بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف ومؤسسة تمويل إنمائي. وتعمل مجموعة البنك الدولي والاتحاد على تعزيز الشفافية وتعبئة الاستثمارات الخاصة وتشجيعها في الأسواق الصاعدة من خلال إصدار بيانات شاملة عن مخاطر الائتمان.

مجموعة البنك الدولي

نتائج موجزة لعام 2024

117.5

(مليار دولار)

ارتباطات الإقراض العالمية

في السنة المالية 2024، قدمت مجموعة البنك الدولي موارد تمويلية تمس الحاجة إليها؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى للتصدي للتحديات الإنمائية العالمية.

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أُعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق عمل البنك الدولي.

على مستوى العالم	جنوب آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا
0.4	15.9	6.5	19.4	24.7	12.5	38.0
(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليارات دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

2020	2021	2022	2023	2024	
					مجموعة البنك الدولي
83,547	98,830	104,370	128,341	117,492	الارتباطات ^أ
54,367	60,596	67,041	91,391	89,000	المدفوعات ^ب
					البنك الدولي للإنشاء والتعمير
27,976	30,523	33,072	38,572	37,568	الارتباطات ^ج
20,238	23,691	28,168	25,504	33,450	المدفوعات
					المؤسسة الدولية للتنمية
30,365	36,028	37,727	34,245	31,195	الارتباطات ^د
21,179	22,921	21,214	27,718	28,247	المدفوعات ^{هـ}
					مؤسسة التمويل الدولية
17,604	20,669	22,229	27,704	31,654	الارتباطات ^و
10,518	11,438	13,198	18,689	19,147	المدفوعات
					الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
3,961	5,199	4,935	6,446	8,204	إجمالي التغطيات الضمانية
					أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيد
3,641	6,411	6,407	21,374	8,871	الارتباطات
2,433	2,546	4,461	19,480	8,156	المدفوعات

أ. يشمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وأنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون؛ وعليه، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق. ارتباطات أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون التي يتم الإفصاح عنها هي إجمالي مبالغ المنح المعتمدة.

ب. يشمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وحسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

هـ. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. ويجمع مؤسساتها الخمس التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقدم منتجات مالية ومشورة بشأن السياسات لمساعدة البلدان على الحد من الفقر وتوسيع نطاق المنافع المتأتبة من النمو المستدام لتصل إلى جميع شعوب وأفرد هذه البلدان.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم منحاً وقروضاً ميسرة لحكومات أشد بلدان العالم فقراً البالغ عددها 75 بلداً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدم قروضاً وضمناً ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية وخدمات لإعداد المشروعات، وتعيّ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لتنمية وزيادة استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والوساطة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 2024

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

2022	2023	2024	
(464)	672	1,485	صافي الدخل (الخسارة) (بملايين الدولارات)
			أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:
	110,547	108,187	مجموع الأصول (بملايين الدولارات)
	51,502	58,747	الاستثمارات (بملايين الدولارات)
			النسب المالية الرئيسية
	%103.8	%81.0	نسبة السيولة الإجمالية
	1.6	1.7	نسبة الديون إلى أسهم رأس المال
	%3.7	%2.9	إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات
			تدابير رأس المال
	34.8	36.6	رأس المال المتاح (بمليارات الدولارات)
	21.1	22.2	رأس المال المطلوب (بمليارات الدولارات)
	%60.7	%60.5	نسبة استخدام رأس المال ¹

1. اعتباراً من السنة المالية 2022، بدأت مؤسسة التمويل الدولية في استعمال نسبة استخدام رأس المال (CUR)، التي تعرف بأنها (رأس المال المطلوب مقسوماً على رأس المال المتاح)، مقياساً لكفاية رأس المال بموجب إطار كفاية رأس المال المحدث للمؤسسة. وتحل نسبة استخدام رأس المال محل النسبة السابقة لرأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام (DSC)، ويُعبر عنهما كما يلي: (نسبة استخدام رأس المال = 90% - نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام).

أبرز عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2020	2021	2022	2023	2024	
	28,616	31,803	33,592	43,728	56,087	ارتباطات عمليات الاستثمار (بملايين الدولارات)¹
						ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل
	11,135	12,474	12,569	16,677	21,458	لحساب المؤسسة الخاص (بملايين الدولارات)
	282	313	296	325	365	عدد المشروعات
	67	71	68	78	67	عدد البلدان
	10,826	10,831	10,596	15,029	22,504	تعبئة الموارد (بملايين الدولارات) ^{2,3}
	5,008	3,647	3,475	6,165	8,079	القروض المشتركة (بملايين الدولارات)
	2,202	3,246	3,534	3,687	4,708	الخدمات الاستشارية والمشروعات الأولية (Upstream) (بملايين الدولارات)
	259	1,492	1,140	1,580	4,202	الاستثمارات الثابتة (بملايين الدولارات)
	324	-	-	1,142	2,720	صناديق يديرها الغير (بملايين الدولارات)
	2,143	1,920	2,041	2,163	1,824	تمويل التجارة (بملايين الدولارات)
	-	-	-	-	600	الضمانات (بملايين الدولارات)
	840	281	157	277	354	منتجات أخرى (بملايين الدولارات)
	50	244	248	14	16	الصناديق التي تديرها المؤسسة (بملايين الدولارات)
	21,961	23,305	23,166	31,705	43,962	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)
						ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل
	6,469	8,195	9,659	11,027	10,196	لحساب المؤسسة الخاص (بملايين الدولارات) ⁴
	186	303	767	996	1,929	تعبئة الموارد (بملايين الدولارات)
	6,655	8,498	10,426	12,023	12,125	إجمالي ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل (بملايين الدولارات)
						مدفوعات الاستثمار
	10,518	11,438	13,198	18,689	19,147	لحساب المؤسسة الخاص (بملايين الدولارات)
	2,231	1,309	2,589	2,443	1,722	القروض المشتركة (بملايين الدولارات)
	12,749	12,747	15,787	21,132	20,869	إجمالي مدفوعات الاستثمار (بملايين الدولارات)
						إجمالي استثمارات المحفظة⁵
	1,880	1,822	1,848	1,928	2,042	عدد الشركات
	58,650	64,092	63,763	70,069	80,229	لحساب المؤسسة الخاص (بملايين الدولارات)
	16,161	15,658	15,235	15,312	17,198	القروض المشتركة (بملايين الدولارات)
	74,811	79,750	78,998	85,381	97,427	مجموع استثمارات المحفظة (بملايين الدولارات)
						الخدمات الاستشارية
	274.4	244.0	250.6	260.2	270.3	نفقات برامج الخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات)
	%57	%54	%51	%54	%50	حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ⁶

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2024

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2024

الإجمالي	21,458	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	9,991	%46.6
البنية التحتية	2,792	%13.0
التصنيع	2,460	%11.5
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	1,997	%9.3
الصناعات الزراعية والغابات	1,532	%7.1
صناديق الاستثمار	949	%4.4
الصحة، والتعليم، وعلوم الحياة	916	%4.3
الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا	723	%3.4
المعادن والتعدين ¹	100	%0.5
حسب المنطقة		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,669	%26.4
أفريقيا	4,681	%21.8
جنوب آسيا	3,240	%15.1
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,926	%13.6
أوروبا	2,567	%12.0
آسيا الوسطى وتركيا	1,786	%8.3
الشرق الأوسط	566	%2.6
على مستوى العالم	23	%0.1
حسب المنتجات والأدوات		
القروض ²	17,822	%83.1
استثمارات مباشرة في أسهم رأس المال ³	1,723	%8.0
الضمانات	1,857	%8.7
منتجات إدارة المخاطر	57	%0.3

- تشتمل على أنشطة المؤسسة في قطاعات النفط والغاز والتعدين.
- يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
- يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2024⁴

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2024

الإجمالي	80,229	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	32,098	%40
البنية التحتية	11,348	%14
صناديق الاستثمار	7,408	%9
التصنيع	6,748	%8
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	5,391	%7
الصناعات الزراعية والغابات	4,701	%6
الصحة، والتعليم، وعلوم الحياة	4,061	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا	3,834	%5
تمويل التجارة	3,555	%4
المعادن والتعدين ¹	1,085	%1
حسب المناطق⁵		
أفريقيا	17,107	%21
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17,103	%21
شرق آسيا والمحيط الهادئ	13,331	%17
جنوب آسيا	10,630	%13
أوروبا	7,350	%9
آسيا الوسطى وتركيا	6,276	%8
على مستوى العالم	6,059	%8
الشرق الأوسط	2,372	%3
حسب المنتجات والأدوات		
القروض ²	58,534	%73
استثمارات مباشرة في أسهم رأس المال ³	15,007	%19
الضمانات	6,316	%8
منتجات إدارة المخاطر	372	%0

- تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإفراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ و(ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ و(ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
- ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2024

المبالغ بملايين الدولارات

الإجمالي	270.3	%100
حسب المنطقة		
أفريقيا	96.7	%36
آسيا الوسطى وتركيا	12.3	%5
شرق آسيا والمحيط الهادئ	38.7	%14
أوروبا	22.1	%8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	36.0	%13
الشرق الأوسط	15.6	%6
جنوب آسيا	26.5	%10
على مستوى العالم	22.4	%8
حسب مجالات العمل		
مجموعة المؤسسات المالية	59.1	%22
الخدمات الاستشارية للمعاملات	53.8	%20
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	34.1	%13
البنية التحتية والموارد الطبيعية	19.7	%7
التكنولوجيات الإحلامية وصناديق الاستثمار	5.3	%2
الخدمات الاستشارية والاستشارات الاقتصادية للبلدان	61.1	%23
الخدمات الاستشارية الأخرى	37.2	%14

البلدان الأكبر اقتراضاً من مؤسسة التمويل الدولية⁶

في 30 يونيو/حزيران 2024 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان	إجمالي استثمارات المحفظة ⁷ (بملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1 الهند	8,900	%11.09
2 البرازيل	6,294	%7.85
3 تركيا	5,130	%6.39
4 الصين	3,712	%4.63
5 جنوب أفريقيا	3,685	%4.59
6 كولومبيا	2,691	%3.35
7 فييتنام	2,164	%2.70
8 نيجيريا	2,147	%2.68
9 رومانيا	2,109	%2.63
10 جمهورية مصر العربية	1,958	%2.44

6. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

7. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ و(ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ و(ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2024

حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

فئة التصنيف البيئي	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
ألف	1,549	10
باء	9,985	144
جيم	171	15
الوساطة المالية-1	304	6
الوساطة المالية-2	8,487	149
الوساطة المالية-3	2,837	39
المجموع الكلي	23,334	363

للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories.

تسريع

الأثر

في إطار تحسين أداء مجموعة البنك الدولي

تطبيق الإستراتيجية

ومن بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ إلى التحوّل الرقمي ومن المساواة بين الجنسين إلى معالجة أوضاع الدول الهشة، ثبت أن الجدوى التجارية والأثر الإنمائي يمكن، بل يجب، الجمع بينهما.

وتمثل السنة المالية 2024 نقطة تحوّل بالنسبة للمؤسسة وللمجموعة البنك الدولي بأكملها. فمع تفعيل رؤيتنا الجديدة، قمنا بتكثيف تركيزنا وتوسيع حدود ما يمكن تحقيقه في الأسواق الصاعدة. وبتبني نهجاً متعدد الأوجه لكنه موحد، إذ يتيح بسلاسة التكامل بين أدوارنا كمستثمر ومستشار وشريك ومُحفّز من أجل إحداث تأثير كلي أكبر من مجموع الأجزاء كل على حدة.

ولا تعرض المبادرات التي أبرزها هذا التقرير مشروعات فردية فحسب، بل نماذج قابلة للتوسّع؛ فهي أمثلة ملموسة تبين كيف يمكن أن يؤدي التمويل المبتكر، والمشورة المستندة إلى الشواهد، والشراكات الإستراتيجية، والإجراءات التدخلية التحفيزية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة.

مع تطوّر مجموعة البنك الدولي لتصبح أفضل أداءً في مواجهة الأزمات العالمية المتفاقمة، فإنها لا تقوم بالتكثيف مع التغيير فحسب، بل تقوده وتلعب دوراً رائداً في إيجاد حلول مبتكرة تُمكن من استغلال قوة مؤسسات الأعمال الخاصة في القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش فيه.



وأثناء الاطلاع على هذه الصفحات، ستكتشف وجود قاسم مشترك وهو إيماننا، سواء كنا نعمل على تمكين رواد الأعمال أو إحداث تحوّل في الصناعات أو إعادة تشكيل الأسواق بأكملها، بأن الاستعانة بحلول القطاع الخاص وإيجاد مسارات جديدة لتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أمران ضروريان للتصدي لأصعب التحديات الإنمائية في العالم.

وبدءاً من التسهيلات المبتكرة للمشاركة في تحمّل المخاطر التي تساعد في اجتذاب الاستثمارات الخاصة وصولاً إلى البرامج المشتركة لمجموعة البنك الدولي التي تدعم الإصلاحات القطاعية وافتتاح الأسواق، يُظهر عملنا في السنة المالية 2024 مدى قوة القطاع الخاص في خلق الفرص، وبناء القدرة على الصمود، وتحسين الأحوال المعيشية وسبل كسب العيش.

مستثمر رائد

وإننا نستفيد من وضعنا الفريد داخل مجموعة البنك الدولي لتقديم حلول تحقق الأهداف الإنمائية الطموحة. فبدءاً من تعبئة المليارات لتمويل العمل المناخي مروراً بتمكين رائدات الأعمال ووصولاً إلى المساعدة في استقرار الاقتصادات الهشة من خلال خلق الوظائف والفرص، نعمل استثماراتنا على تسريع وتيرة التقدم نحو الوصول إلى عالم أكثر استدامة وشمولاً وازدهاراً.

وتبيّن القصص التالية مدى قوة الاستثمار الإستراتيجي المدفوع بتحقيق الأثر في التصدي لبعض التحديات الأشد صعوبة في العالم.

تقوم المؤسسة، بوصفها إحدى جهات الاستثمار الرائدة، بوضع تصوّر جديد لكيفية تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من أجل بناء عالم أفضل. ويرجع نمو برامجنا إلى التركيز الحصري على تعظيم أثر كل دولار يتم استثماره.

وفي عصر يشهد تحديات عالمية معقدة، ندرك أن إحداث تغيير تحويلي يتطلّب ما هو أكثر من المعاملات والعمليات المنعزلة. ولهذا السبب، فإننا نعمل بشكل عاجل على تطوير طرق جديدة لتوجيه رؤوس الأموال الخاصة بكفاءة نحو تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في العالم، وإحداث تأثير مضاعف، وتعظيم أثر عملنا، وتسريع وتيرة التغيير الإيجابي على نطاق عالمي.

إطلاق رأس المال

الصورة: فغبرو غروب، شركة تتعامل مع المؤسسة منذ فترة طويلة، وهي من كبرى شركات تصدير الخضروات والزهور في كينيا.



في صميم رسالة المؤسسة

تأتي تعبئة رأس المال الخاص في صميم رسالة المؤسسة، أي اجتذاب استثمارات إضافية لتوسيع نطاق حلول القطاع الخاص التي تلبى أكبر الاحتياجات الإنمائية اليوم. ومن خلال هذه التعبئة، نُظهر أن الاستثمار الذي يسعى إلى إحداث أثر في السياقات الصعبة مفيد لأنشطة الأعمال وللتنمية على حد سواء.

وقد وصل حجم رأس المال الخاص الذي قمنا بتعبئته إلى مستوى قياسي بلغ 34 مليار دولار، مع نمو الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها من الغير بنسبة 50% مقارنةً بالنسبة المالية 2023 لتصل إلى أكثر من 22 مليار دولار. وبالاعتماد على جهود فريق الاستثمار والخدمات الاستشارية لدينا، يمثل هذا النمو الخطوات الأولى في تحوّل أطول أجلاً في نموذج عملنا.

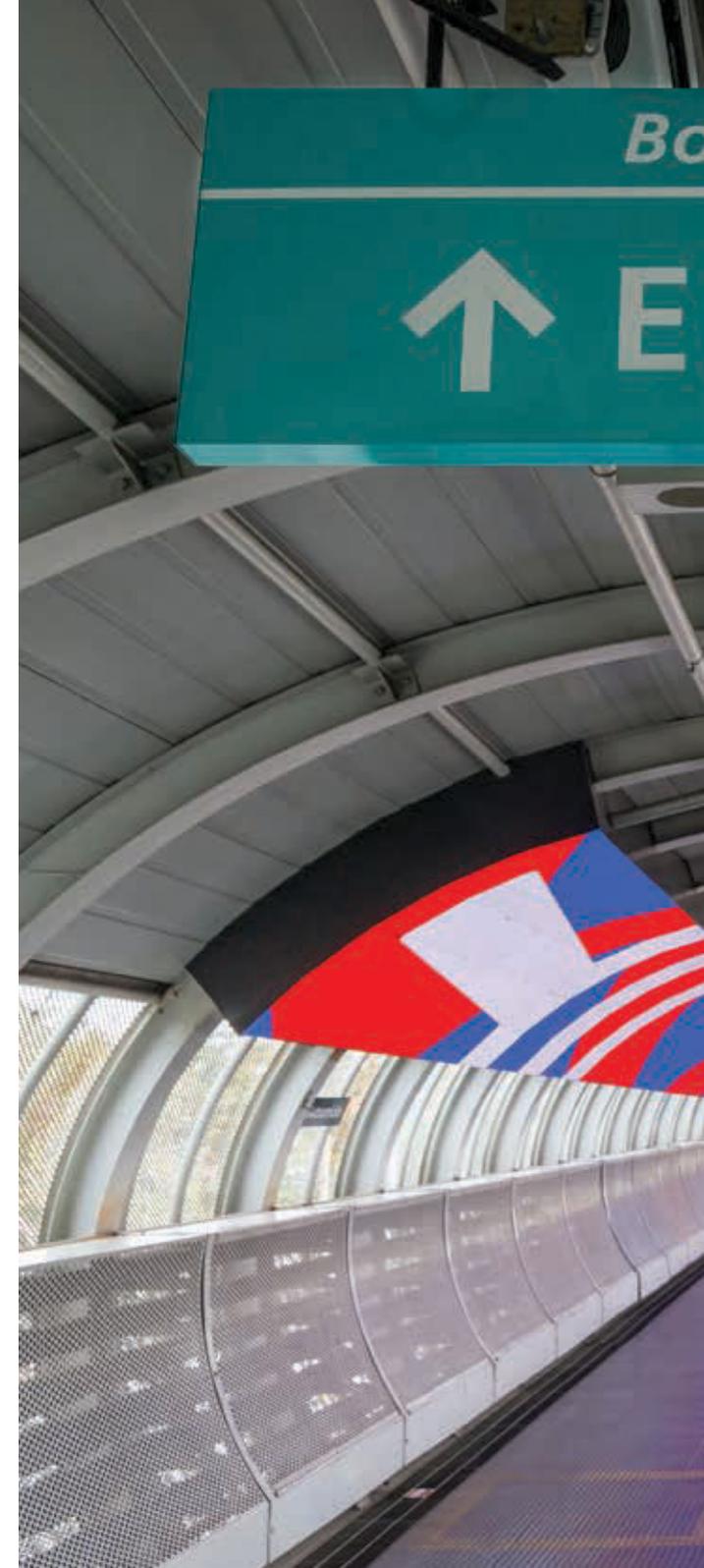
ويبرز مثالان حديثان الطرق المتنوعة التي تعبئ بها المؤسسة رأس المال الخاص:

في البرازيل، قدّمت المؤسسة المشورة لولاية ساو باولو في طرح مناقصة حول اتفاقية امتياز مدتها 30 عاماً تُمكن اتحاداً من الشركات الخاصة (كونسورتيوم) من تحديث خطين قائمين من شبكة السكك الحديدية في الولاية كانت تشغلها سابقاً إحدى الشركات المملوكة للدولة. وكانت هذه العملية هي الأولى من نوعها في ساو باولو التي تعاني من ازدحام الحركة المرورية، وهي واحدة من أكبر مدن العالم حيث يزيد عدد سكانها عن 12 مليون نسمة. وأدت المناقصة التنافسية والشفافة بالكامل إلى فوز مُشغّل جديد هو كونسورتيوم 8 e 9 ViaMobilidade الذي يشكله مُستثمران برازيليان هما CCR SA و RuasInvest. وساعدت المؤسسة في تأمين استثمارات من القطاع الخاص بقيمة

1.6 مليار دولار، منها نحو 500 مليون دولار تمت تعبئتها من خلال أكبر إصدار للسندات الخضراء في البرازيل. ويعمل المشروع على تحسين الربط بالسكك الحديدية في الضواحي لإفادة نحو مليون مسافر يومياً من خلال تقديم خدمة أكثر كفاءة وأقل تلويثاً تشمل قطارات جديدة ومجموعة كاملة من تحديثات البنية التحتية ذات الصلة.

وفي جورجيا، أدى استثمار ثابت للمؤسسة بقيمة 10 ملايين دولار إلى النجاح في إصدار سندات بقيمة 150 مليون دولار، وهي أكبر سندات محلية مرتبطة بالاستدامة في البلاد ومنطقة القوقاز في وقت الإصدار. ومن المتوقع أن تساعد هذه العملية التاريخية جورجيا كإيطاليا المُصدرة للسندات والشركات التابعة لها على تنفيذ تدابير كفاءة استخدام الطاقة التي ستؤدي إلى خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة 20% بحلول عام 2027. وتشمل هذه التدابير استخدام حلول التدفئة الكهربائية المُوقّرة للطاقة بدلا من أنظمة التدفئة العاملة بالغاز الطبيعي، واستخدام المركبات الكهربائية، والتحوّل إلى الكهرباء المتجددة. وقد نال هذا السند مستوى غير مسبوق من الاهتمام في جورجيا حيث بلغ إجمالي قيمة الطلب 200 مليون دولار وشمل ذلك مجموعة متنوعة تضم أكثر من 275 من المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات.

الصورة: نجحت شراكة بين القطاعين العام والخاص في البرازيل تساندها المؤسسة في اجتذاب استثمارات خاصة جديدة بقيمة 1.6 مليار دولار، مما أدى إلى تحديث خدمات السكك الحديدية في مدينة ساو باولو.



للتمويل المستدام

تُعد المؤسسة رائدة في إطلاق المنصات المبتكرة لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة من أجل التنمية المستدامة والعمل المناخي في الأسواق الصاعدة على نطاق واسع. وتعمل هذه المبادرات على إزالة الحواجز أمام التمويل ووضع معايير جديدة للاستثمار المسؤول.

وقد استطاعت منصة "كوكب واحد" التابعة للبرنامج المُوجّه لمحفظة الإقراض المشترك، التي أُطلقت في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بالفعول اجتذاب تمويل بقيمة 2.5 مليار دولار من مجموعة متنوعة من المستثمرين من القطاعين العام والخاص، وتم تخصيص كل هذا المبلغ تقريباً لتنفيذ عمليات. وفي السنة المالية 2024 وحدها، تم الارتباط بتقدير 1.07 مليار دولار لتمويل فرص استثمارية تمثل عمليات في 27 مشروعاً في 19 بلداً بجميع مناطق عمل المؤسسة وفي جميع القطاعات. وحصلت قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات بنسبة 51%. وتدعم منصة "كوكب واحد"، باعتبارها أول محفظة متعددة القطاعات للقروض الممتازة على مستوى العالم تعمل في الأسواق الصاعدة وفق اتفاق باريس، قدرة المستثمرين على إعداد التقارير والإفصاح على نحو سليم، وبالتالي تمكينهم من المساهمة في الجهود المناخية العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والالتزام بلوائح وضوابط الإفصاح دون تكبد تكاليف إضافية.

وتعاونت المؤسسة أيضاً مع شركة تي رو برايس لإطلاق إستراتيجية عالمية للسندات الزرقاء. وتدعم المؤسسة، من خلال الجمع بين قدراتها الرائدة

في توجيه الأسواق وقدرتها الاستثمارية، جانب العرض في السوق من خلال المساعدة في زيادة إصدارات السندات المصنفة بالزرقاء من حيث الجودة والعدد. وتهدف إستراتيجية تي رو برايس لسندات الاقتصاد الأزرق في الأسواق الصاعدة، التي أُطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إلى زيادة التمويل للمشروعات الزرقاء في الأسواق الصاعدة مع تحسين المعايير في هذا المجال المتطور. وتكتمل هذه المبادرة سجل إنجازات المؤسسة في استثمار وتعبئة أكثر من 1.9 مليار دولار من خلال إصدار 17 سندا وقرضاً أزرقاً منذ عام 2020 في مختلف المناطق. ويمثل ذلك قرابة 10% من إجمالي السوق العالمية للسندات الزرقاء التي تُقدّر قيمتها بنحو 17 مليار دولار.

ومن خلال الجمع بين خبرة المؤسسة في تقييم المخاطر والإشراف على المشروعات واستحداث الهياكل المالية الجديدة، تعمل هذه المبادرات على خلق مسارات جديدة أمام المستثمرين لدعم العمل المناخي والحفاظ على المحيطات في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الصور: للمساعدة في الحفاظ على النظم الإيكولوجية الثمينة في كولومبيا في ظل المخاطر الكبيرة الناتجة عن تغيّر المناخ، دخلت المؤسسة في شراكة مع بنك بي بي في إيه الإسباني لإصدار أول سند للتنوع البيولوجي في العالم. ويوفّر إصدار هذا السند الرائد بقيمة 70 مليون دولار رأس المال الخاص لتمويل مشروعات تعالج العوامل الرئيسية المُسببة لفقدان التنوع البيولوجي في كولومبيا وتساعد على استعادة الغابات والممرات المائية وموائل الحياة البرية.



سند التنوع البيولوجي

يشكّل فقدان السريع للتنوع البيولوجي تهديداً ملحاً للنظم الإيكولوجية العالمية، وهو تهديد لا تستطيع الموارد الحكومية وحدها التصدي له.

ولهذا السبب، قامت المؤسسة بتنظيم إصدار أول سند للتنوع البيولوجي في العالم والاستثمار فيه والذي ستصل قيمته إلى 70 مليون دولار، وذلك لدعم تمويل الفرع الكولومبي من بنك بي بي في إيه الإسباني للأنشطة التي يقودها القطاع الخاص في مجالات إعادة زراعة الغابات، واستعادة الموائل، والزراعة المراعية للمناخ، وغيرها من القطاعات ذات الأولوية في مختلف أنحاء كولومبيا.

وتؤدي هذه العملية الرائدة إلى إدخال معايير الأهلية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأصول الطبيعية في السوق، وذلك وفقاً للمعايير الجديدة التي وضعتها المؤسسة في دليلها المرجعي لتمويل التنوع البيولوجي لعام 2023. وهذا السند المصمّم بحيث يكون قابلاً للتسويق والمحاكاة يمكن أن يفتح مصادر كبيرة لاستثمارات خاصة جديدة في مجال الاستدامة الحيوي هذا. وتعد كولومبيا، بوصفها الدولة الأكثر تنوعاً بيولوجياً في العالم (على أساس كل كيلومتر مربع وفقاً للصندوق العالمي للأحياء البرية)، البلد المناسب لبدء تفعيل هذا الحل الجديد من جانب القطاع الخاص.





تعزيز القدرة على الصمود

الابتكارات في الصناعات الزراعية

واستكمالاً لهذه الجهود، استثمرت المؤسسة في بولا وهي شركة مبتكرة لتكنولوجيا التأمين أحدثت ثورة في مجال التأمين الزراعي في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا. وتصل منتجات هذه الشركة الآن إلى أكثر من 15 مليون مُزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، مع انضمام 6 ملايين مشترك جديد في عام 2023 وحده. ويجمع نهجها الرائد بين استخدام صور الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الهاتف المحمول وتحليلات البيانات المتقدمة لتوفير نموذج تأميني فريد قائم على المؤشرات يحمي المزارعين من خسائر الإنتاج الناجمة عن الأحداث الطبيعية.

وتستفيد تقنية بولا من بيانات الأقمار الصناعية اللحظية لتقييم مدى صحة المحاصيل وأنماط الطقس، مما يتيح تقييم المخاطر بدقة ومعالجة المطالبات بسرعة. ومن خلال التكامل مع أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، نجحت بولا في إتاحة خدمات التأمين بسهولة أكبر وبتكلفة معقولة أمام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين كانوا محرومين من تلك الخدمات في السابق.

ومنذ عام 2015، دخلت بولا في شراكات مع أكثر من 70 شركة تأمين، و20 شركة لإعادة التأمين، و100 شريك للتوزيع في مختلف أنحاء أفريقيا. ويهدف استثمار المؤسسة إلى تحفيز توسُّع بولا لإثبات جدوى توفير التأمين المستدام تجارياً للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على نطاق واسع.

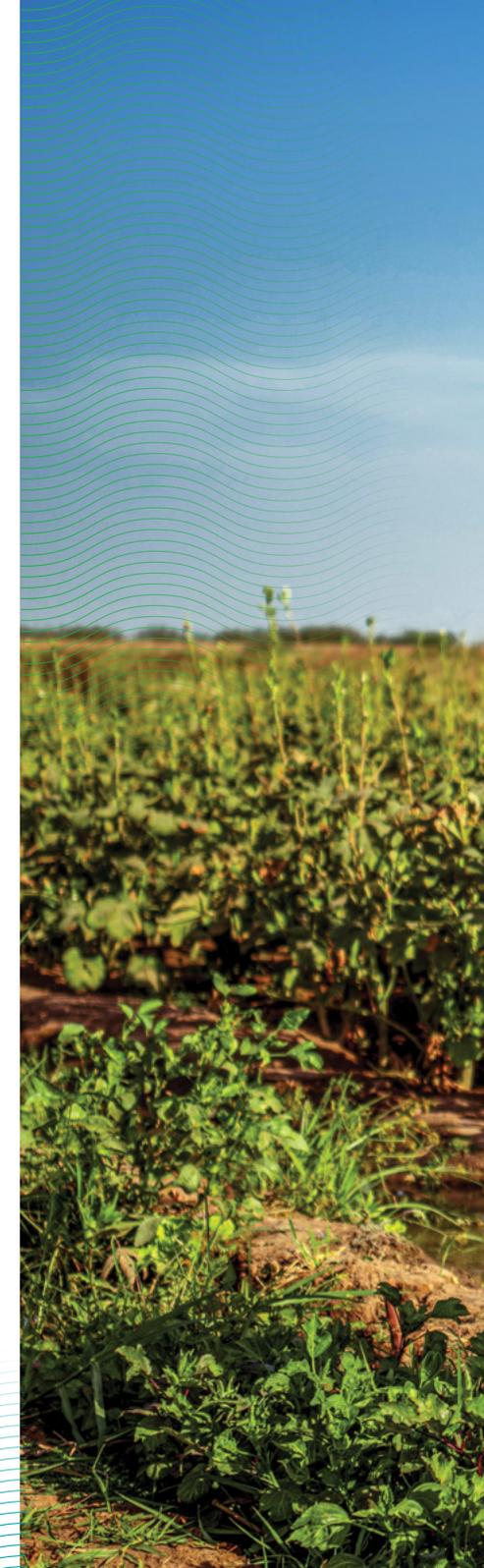
ومن خلال الجمع في آن واحد بين تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيُّرات المناخية في إنتاج الغذاء والإدارة المبتكرة للمخاطر من خلال التأمين، تعمل المؤسسة على إحداث تحوُّل في بيئة عمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء أفريقيا، مع إمكانية التوسُّع في مناطق أخرى.

الصور: تقوم آبي ديوب وغيرها من صغار مزارعي الأرز في السنغال بزيادة إنتاجيتهم باستخدام القروض المخصصة لتقنيات الزراعة الجديدة المراعية للمناخ من مجموعة باوباب للتمويل الأصغر المتعامل مع المؤسسة. وقد زادت القروض التي صرفتها المجموعة للنساء بنسبة 54% بين عامي 2021 و2023.

يشكل الأمن الغذائي القادر على الصمود في مواجهة التغيُّرات المناخية والتأمين الزراعي المبتكر اثنين من المجالات المهمة التي تركز عليها المؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية.

وفي السنغال حيث يهدد تغيُّر المناخ إنتاج الأرز والأمن الغذائي، تساند المؤسسة حلول التمويل المبتكرة من خلال شراكة مع مجموعة باوباب. وتساعد هذه المبادرة، التي تأتي في إطار منصة قاعدة الهرم التابعة للمؤسسة، على تقديم تمويل حيوي للشركات الصغيرة والأسر المعيشية منخفضة الدخل، مدعوماً بضمانات وتمويل بالعملية المحلية من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

وقد أعطت مجموعة باوباب الأولوية لدعم مُزارعات الأرز في السنغال، حيث زاد صرف القروض للنساء بنسبة 54% بين عامي 2021 و2023. وتقوم المجموعة، التي تقدّم قروضاً تراوح قيمتها بين 165 دولاراً و 165 ألف دولار، أيضاً بتوفير التدريب على أساليب الإنتاج الصديقة للبيئة والحصول على أدوات التأمين المتكيفة مع المناخ. ويؤدي هذا النهج إلى تحسين فرص الحصول على التمويل للآلاف من منشآت الأعمال الصغيرة التي تقودها نساء، مع تمكين المؤسسات المالية المحلية من توسيع محافظها الزراعية.



تعزير الشمول المالي

تمكين رائدات الأعمال والمجتمعات المحلية للاجئين من أسباب القوة



تكثف المؤسسة جهودها لتعزيز الشمول المالي من خلال الاستثمارات والشراكات الإستراتيجية التي تعمل على تمكين رائدات الأعمال ومساندة اللاجئيين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

وفي إندونيسيا، استثمرت المؤسسة 25 مليون دولار في أمارثا، وهي أكبر منصة للتمويل الأصغر في البلاد. وتخدم أمارثا نحو 1.2 مليون مقترض من مؤسسات الأعمال الصغيرة من خلال شبكة من الوكلاء الميدانيين والمراكز المحلية في مختلف أنحاء جزر إندونيسيا الرئيسية، وتركّز على رائدات الأعمال الريفيات، وهن فئة غالباً ما تتجاهلها البنوك التقليدية رغم دورهن المهم في الاقتصادات المحلية.

ويساعد استثمار المؤسسة في توسيع نطاق تغطية أمارثا وتأثيرها. ويهدف هذا المشروع إلى إثبات الجدوى الاقتصادية للاستثمار في رائدات الأعمال الريفيات وتشجيع المؤسسات المالية الأخرى على خدمة هذه السوق.

وقد قامت المؤسسة أيضاً، في إطار الوفاء بالتزامها بتحقيق الشمول، بتكثيف تعاونها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين لمعالجة أزمة النزوح العالمية التي تؤثر الآن على أكثر من 120 مليون شخص حول العالم. وأظهرت هذه الشراكة، التي تم تشكيلها رسمياً في ديسمبر/كانون الأول 2022، بالفعل نتائج ملموسة.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، تم اختيار 81 مؤسسة أعمال وشركة، جميعها تقريباً يرأسها رواد أعمال محليون ولاجئون في كينيا، ضمن الفائزين في مسابقة "تحدي الأعمال التنافسية" التابعة لصندوق كاكوما كالوبيي لمواجهة التحديات، وهي مسابقة تديرها المؤسسة وصندوق تحدي المشاريع الأفريقية لدعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وزيادة الأعمال في منطقة كاكوما كالوبيي الكينية التي تستضيف لاجئيين. وحصل الفائزون في المسابقة على منح ودعم فني لإطلاق عملياتهم أو تميمتها. وقد قامت مؤسسات الأعمال والشركات التي يدعمها صندوق كاكوما كالوبيي لمواجهة التحديات بالفعل بخلق أكثر من 300 وظيفة، منها 199 وظيفة تشغلها نساء و82 وظيفة يعمل بها لاجئون. كما قدّمت هذه المؤسسات والشركات خدمات حيوية لأكثر من 70 ألفاً من اللاجئيين وأفراد المجتمع المحلي المضيف، ويشمل ذلك خدمات في مجالات الطاقة المتجددة والتعليم والرعاية الصحية.

وفي كولومبيا، دخلت المؤسسة في شراكة مع بانكاميا (أول بنك للتمويل الأصغر في كولومبيا) لإطلاق برنامج تجريبي يساعد المهاجرين الفنزويليين على الاندماج في الاقتصاد المحلي. ومن خلال تقديم القروض الصغرى والتثقيف المالي، دعم هذا البرنامج أكثر من ألف رائد أعمال فنزويلي، 64% منهم من النساء.

وفي عام 2023، بدأت المؤسسة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين في العمل مع حكومتي أوغندا وكينيا، اللتين تستضيفان أكثر من مليوني لاجئ، لتحسين البيئات التنظيمية بما يتيح مزيداً من الحريات الاقتصادية للاجئيين. وتهدف هذه الجهود إلى محاكاة النجاحات التي تحققت في الأردن حيث أدى التعاون بين

مجموعة البنك الدولي والمفوضية إلى إحداث تغييرات في السياسات أتاحت إصدار 80 ألف تصريح عمل للاجئيين السوريين.

وتخلق هذه الشراكة، من خلال الجمع بين الخبرة الميدانية للمفوضية ومعرفة المؤسسة ودرايتها بالقطاع الخاص، نموذجاً جديداً لإدماج اللاجئيين. فهي لا تُعنى بتقديم المعونات فحسب، بل أيضاً بإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للمجتمعات المحلية النازحة ومضيفيها.



الصور: (يساراً) قامت المؤسسة وأمارثا الإندونيسية للتكنولوجيا المالية للتمويل الأصغر المُتعاملة معها بتطوير حل تمويلي مبتكر يعزّز فرص الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال متناهية الصغر (الصغرى) المملوكة للنساء. (أعلاه) تعمل مبادرة لتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة تساندها المؤسسة على خلق وظائف في منطقة كاكوما كالوبيي الكينية التي تستضيف لاجئيين.

إرساء الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي

تلتزم المؤسسة بتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار في بعض أشد البيئات صعوبة في العالم .

وفي العراق، تقود المؤسسة مشروعين يستهدفان إحداث تحوُّل ونقله نوعية؛ أولهما هو مُجمَع صناعات زراعية في البصرة بتكلفة 206 ملايين دولار بالشراكة مع شركة تركي أجرو التركية (Tiryaki Agro Gida Sanayi Ve Ticaret A.S). وستساند الحزمة الاستثمارية المُقدَّمة من المؤسسة بقيمة 113 مليون دولار، في إطار المنصة العالمية للأمن الغذائي التابعة لها، إنشاء مُجمَع جديد في ميناء أم قصر، مما يعزِّز الأمن الغذائي من خلال زيادة توافر دقيق الذرة وفول الصويا لإنتاج الدواجن.

وفي الوقت نفسه، تساند المؤسسة توسيع مصنع أسمنت الدوح في السماوة بمحافظة المثنى العراقية، وسيؤدّي هذا الاستثمار، المُموَّل بحزمة تمويل إجمالية قدرها 130 مليون دولار، إلى زيادة طاقة المصنع الإنتاجية من الأسمنت بأكثر من الضعف لتصل إلى 3.5 ملايين طن سنوياً، مع الحد من آثاره السلبية على البيئة بشكل كبير. ويتضمن المشروع تركيب فرن جديد عالي الكفاءة الحرارية، ومحطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من زيت الوقود الثقيل، ونظام لاستعادة الحرارة المفقودة مما سيقلل من توليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري بنسبة تصل إلى 30%. ومع إجراء هذه التحديثات، ستوافق عمليات المصنع مع معايير تصنيف الاتحاد الأوروبي للإنتاج المستدام للأسمنت. وبالإضافة إلى خلق أكثر من 800 فرصة عمل في مجال الإنشاءات، سيعمل هذا المشروع كُمحفِّز لتحقيق نمو اقتصادي أوسع نطاقاً في جنوب العراق مع القيام كذلك بإثبات جدوى الممارسات الصناعية الأكثر خضرة في الأسواق الحافلة بالتحديات.

وفي الصومال، تتعاون المؤسسة تعاوناً وثيقاً مع البنك الدولي لوضع الأسس اللازمة لبناء قطاع خاص يتمتع بالنشاط والشمول. ويركِّز عملنا على معالجة العقبات التي تواجه الأنظمة وتعوق الاستثمار، مثل الامتثال للوائح العالمية للقطاع المالي ونقص البنوك والمراسلة وضعف القدرات المؤسسية، وذلك من خلال العمليات الاستشارية التي تهدف إلى تقوية المعرفة الفنية للجهات المتعاملة وبناء قدرات المؤسسات الحاكمة.

وفي جنوب السودان وإثيوبيا ومختلف بلدان منطقة الساحل، تقوم المؤسسة بتنفيذ استثمارات تستهدف معالجة الفجوات في البنية التحتية الحيوية، ودعم مؤسسات الأعمال المحلية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات. وتتراوح هذه المبادرات ما بين تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مساندة القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومن خلال تحمُّل مخاطر محسوبة في هذه الأسواق الصعبة، فإن المؤسسة لا تقوم بتقديم المساندة المالية الضرورية فحسب، بل تُثبِت أيضاً جدوى حلول القطاع الخاص في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات وتسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل في هذه الأماكن.

الصورة: يدعم مُجمّع صناعات زراعية، تموله المؤسسة، الأمن الغذائي في العراق مما يؤدي إلى زيادة توافر دقيق الذرة وفول الصويا لإنتاج الدواجن.



شريك داعم

وفي عصر يشهد تحديات عالمية ملحة، يصبح الدور الذي تقوم به المؤسسة كشريك داعم ذا أهمية بالغة. فنحن نوجه رؤوس الأموال الخاصة على أساس إستراتيجي نحو المناطق الأكثر احتياجاً والتي يمكن إحداث أثر فيها؛ مما يؤدي إلى تسريع وتيرة التقدّم في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية. وتبيّن القصص التالية كيف يعمل نهجنا التعاوني على إحداث تحوّل ونقله نوعية في الأسواق وبناء القدرة على الصمود وخلق الفرص بما يتناسب، من حيث الحجم والسرعة، مع الحاجة الملحة في عصرنا الحالي.

إن دور المؤسسة يتجاوز كثيراً دور المستثمر التقليدي. فباعتبارنا شريكاً داعمًا، نعمل على تحفيز التغيير من خلال تشجيع بناء منظومات قوية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة المؤثرة. وتبني نهجاً متعدد الأوجه وديناميكا يستفيد من العمل التمهيدي في تطبيق الإصلاحات القطاعية وإعداد المشروعات والخدمات الاستشارية فضلاً عن قدرتنا التي لا مثيل لها على جمع الأطراف لتسريع وتيرة تحقيق نتائج إيجابية في مختلف الأسواق والقطاعات. ويأتي في صميم إستراتيجيتنا الإقرار بأن التحديات المعقدة الحالية تتطلب عملاً جماعياً.

ويخدم تعاوننا مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أداء عدة وظائف بالغة الأهمية وهي وضع معايير الصناعة، وتهيئة ظروف الاستثمار المواتية، والوصول إلى المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات، واستهداف مجالات النمو عالية التأثير. وبالقيام بذلك، فإننا لا نعمل على تسهيل الاستثمارات فحسب، بل على بناء بيئات يمكن أن تزدهر فيها حلول القطاع الخاص وتُحدث أكبر فرق في تحسين الأحوال المعيشية.

الصورة: في ملاوي، يساعد العمل الاستشاري للمؤسسة وشراكاتها في تمكين الاستثمار الخاص في البنية التحتية الرقمية، وزيادة خدمات الربط والاتصال، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال في مختلف أنحاء أفريقيا.

مسارات الرخاء





نهج متكامل لمساندة منشآت الأعمال والشركات الصغيرة

من 200 ألف وظيفة. وإحداث أثر أوسع نطاقاً، يتعاون مديرو صناديق الاستثمار المتعاملون معنا مع البنك الدولي في نيبال والأسواق الأخرى للدعوة إلى إجراء تغييرات تنظيمية تدعم الصناعات المحلية.

وشركة إكس إس إم إل كابيتال المتعاملة مع المؤسسة هي إحدى الشركات الرائدة في تقديم رأس المال اللازم للنمو إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في وسط وشرق أفريقيا. وحتى الآن، ساعدت إكس إس إم إل على توسيع أنشطة أكثر من 80 منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة وأطلقت أكثر من 150 مشروعاً لتحسين أنشطة الأعمال عبر محافظتها. وفي السنة المالية 2024، استثمرت المؤسسة في الصندوق الرابع لهذه الشركة، وهو صندوق أنهار أفريقيا الرابع، بناءً على مساندة الصناديق السابقة. وبالإضافة إلى تقديم رأس المال اللازم للنمو، يستفيد عملاء الشركة من مجموعة من دعم الأعمال المُخصَّص لتطوير عمليات الشركات بما يؤدي إلى تحسين أدائها وقدرتها على الاستدامة.

الصورة: تحقق مؤسسات الأعمال الصغيرة، مثل كول بروز لصناعة الملابس في جمهورية قيرغيز، نمواً بفضل استثمارات برنامج المؤسسة المعني بمشاركة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

عملت مجموعة البنك الدولي كوحدة واحدة لتدعيم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة القادرة على خلق وظائف في أشد بلدان العالم فقراً.

ويقدّم برنامج المؤسسة المعني بمشاركة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الذي تم إطلاقه في عام 2010، دعماً شاملاً لصناديق الاستثمار المباشر التي تركز على تلك المنشآت في هذه الأسواق الحافلة بالتحديات. ويوفّر هذا البرنامج الاستثمار في صناديق الاستثمار، وبناء القدرات لمساعدة مديري الصناديق على تحسين عملياتها، والدعم المُوجّه لخلق القيمة من أجل تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة المُدرّجة في محافظها، والتعاون مع البنك الدولي وغيره لبناء منظومات أوسع نطاقاً للاستثمار المباشر.

وقد ارتبط هذا البرنامج ونافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية معاً بتقديم 313 مليون دولار لمساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وأدى ذلك بدوره إلى تعبئة 1.2 مليار دولار من مصادر أخرى وتوليد استثمارات في أكثر من 50 بلداً، من بينها كمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وجمهورية قيرغيز والعديد من البلدان الأخرى. وساند هذا التعاون واسع النطاق نحو 600 شركة من الشركات التي تحقق نمواً، مما دعم توفير أكثر



एच डी एफ सी बैंक
HDFC BANK

HDFC BANK
HOUSE
एच डी एफ सी बैंक
हाउस

توسيع نطاق الأثر من خلال الاستثمار في أسهم رأس المال

مسيرة الشراكة والنمو على مدى 45 عاماً

ويساند قرض جديد من المؤسسة بقيمة 500 مليون دولار، والذي تم الارتباط بتقديمه في السنة المالية 2024، بنك إتش دي إف سي لزيادة قروضه الصغرى للنساء. ومن خلال إظهار جدوى زيادة القروض الصغرى لرائدات الأعمال اللاتي يعانين من نقص الخدمات، سيساعد هذا التمويل في إنشاء نموذج قابل للمحاكاة وسيشجّع قطاع المقرضين والمستثمرين الأوسع نطاقاً على الدخول في هذه السوق عالية التأثير أو تعميق مشاركتهم فيها.

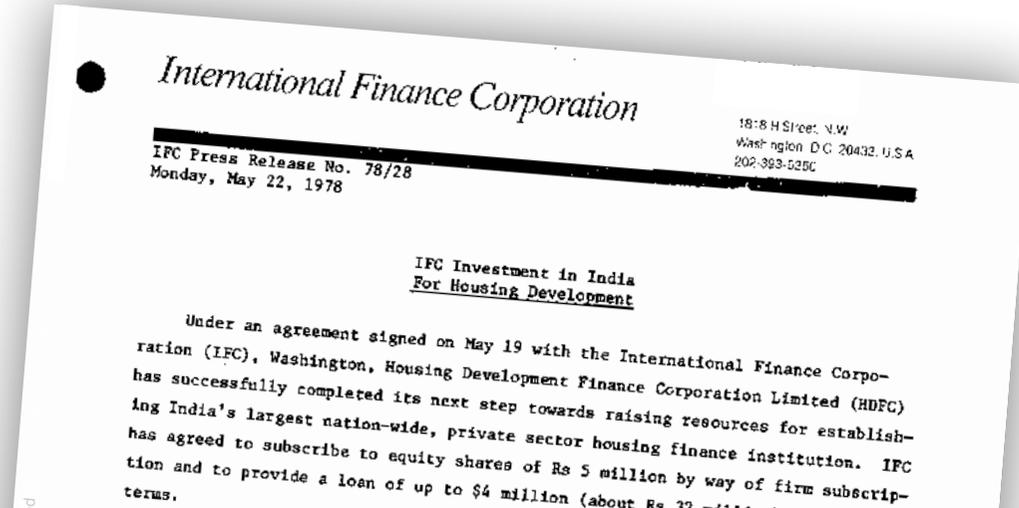
الصور: ساعد الاستثمار المبكر الذي قامت به المؤسسة في عام 1978 على إنشاء ما أصبح الآن أكبر بنوك القطاع الخاص في الهند، وهو بنك إتش دي إف سي.

وفي عام 1994، أنشأت مؤسسة تمويل تطوير الإسكان بنكاً تابعاً لها أصبح الآن أكبر بنوك القطاع الخاص في الهند. ومنذ ذلك الحين، باعت مؤسسة التمويل الدولية حصتها في أسهم هذه المؤسسة التي اندمجت في بنك إتش دي إف سي التابع لها في عام 2023. وحتى 31 مارس/آذار 2024، كان لدى هذا البنك أكثر من 8700 فرع في مختلف أنحاء الهند مع وجود العديد منها في المناطق شبه الحضرية والريفية، مما ساعد المؤسسة على الوصول إلى المقترضات اللاتي لا يحصلن على خدمات كافية وسد هذه الفجوة التمويلية الحرجة.

ولا يزال بنك إتش دي إف سي شريكاً قوياً للمؤسسة في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تمكين المرأة وتسريع وتيرة النمو الشامل والمستدام.

يساعد رأس المال المخاطر الشركات على النمو بما يمكنها من تلبية الطلب وخلق الوظائف وزيادة الأثر المتحقق. لكن الاستثمار في أسهم رأس المال غالباً ما يكون نادراً في الأسواق الصاعدة، لا سيما في بيئات الاقتصاد الكلي التي ترتفع فيها أسعار الفائدة ومعدلات التضخم إلى جانب اشتداد حدة المخاطر الجيوسياسية والتقلبات. وتستطيع المؤسسة، من خلال تقدير رأس المال السهمي الصبور غير المتوفر في السوق، تحفيز نمو المتعاملين معها ووضع الأساس لعقد شراكات طويلة الأمد.

وفي عام 1978، كانت المؤسسة من أوائل المستثمرين في أول شركة لتمويل الإسكان في الهند، وهي مؤسسة تمويل تطوير الإسكان التي كان لها قصب السبق في سوق قروض الإسكان، وهي سوق واسعة الآن في الهند. وكانت هذه بداية العلاقة التي لا تزال مستمرة حتى اليوم والتي مكّنت ملايين الهنود من امتلاك منازل.



رؤى مشتركة للاستدامة في المناطق الحضرية

وفي رومانيا، تعمل المؤسسة على تعزيز ممارسات البناء المستدام من خلال شراكتها مع صندوق Warehouses De Pauw NV البلجيكي للاستثمار العقاري. وتساند حزمة القروض الخضراء التي تقدّمها المؤسسة بقيمة 326 مليون دولار، من بينها نحو 160 مليون دولار من الموارد الأساسية التي تم تديريها، جهود الصندوق في توسيع استخدام الأصول اللوجستية الموفرة للطاقة في مختلف أنحاء رومانيا.

ويتجاوز هذا التعاون نطاق التمويل التقليدي حيث يتضمن سمات مرتبطة بالاستدامة تحفّز الصندوق على تعزيز أجندته المناخية. وتشجّع الاتفاقية على زيادة العقارات المعتمدة من برنامج "إيدج" وتوسيع قدرات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فوق الأسطح، مما يسهم بشكل مباشر في التحوّل الأخضر في رومانيا. وعلى الصعيد العالمي، اعتمد برنامج "إيدج" حتى الآن أكثر من 86 مليون متر مربع من المساحة المبنية في نحو 140 بلداً، مما يؤدي إلى توفير أكثر من 3 ملايين ميغاوات من الطاقة وأكثر من 102 مليون متر مكعب من المياه سنوياً.

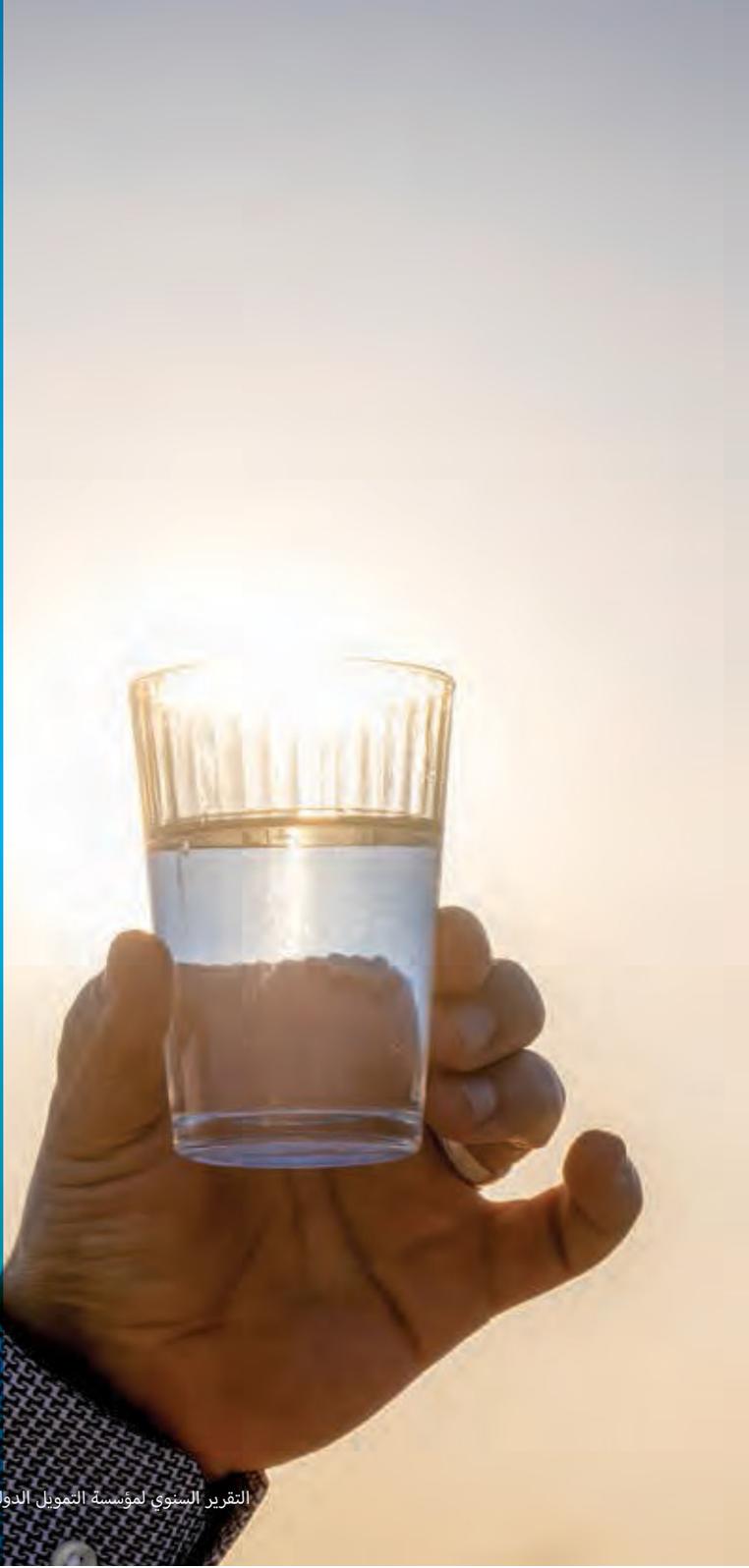
ومن خلال هذه الأمثلة، تُثبت المؤسسة أن الشراكات الإستراتيجية والحلول المالية المصممة خصيصاً لأغراض محددة يمكن أن تسرّع وتيرة التحوّل إلى بيئات حضرية أكثر استدامة وقدرة على الصمود في أسواق متنوعة.

تُعَد المؤسسة رائدةً في عقد الشراكات التي تستهدف إحداث تحوّل في المناطق الحضرية، مما يبرهن على قدرتها الفريدة على تحفيز تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية.

في إزمير وهي ثالث أكبر مدينة في تركيا، أقامت المؤسسة تحالفاً دام عشر سنوات مع السلطات البلدية هناك لتحسين إدارة المياه. وقد نجحت هذه الشراكة في توجيه أكثر من 400 مليون دولار من مقرضين مختلفين إلى مشروعات البنية التحتية الحيوية، مما ساعد المدينة على التصدي للتحديات الملحة المتعلقة بشح المياه والتلوث وتغيّر المناخ.

ووصل هذا التعاون إلى مرحلة جديدة في السنة المالية 2024 مع تقديم المؤسسة قرضاً رائداً طويلاً بالأجل بالعملية المحلية بقيمة 50 مليون دولار إلى إدارة المياه والصرف الصحي في إزمير. وهذا التمويل، الذي يقضي على مخاطر العملة، يمكّن المدينة من التصدي لمشكلات إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف بشكل أكثر فاعلية، ويشمل ذلك إنشاء محطة جديدة لمياه الشرب في فوتشا، وهي بلدية قريبة في إقليم إزمير.

الصورة: يساعد تمويل مُقدّم من المؤسسة بالعملية المحلية مرفق المياه البلدية في تركيا، وهو إدارة المياه والصرف الصحي، على التصدي للعديد من التحديات القائمة منذ وقت طويل، بما في ذلك بناء محطة جديدة لمياه الشرب في إقليم إزمير.



منصات رائدة لتوفير الطاقة

بينما يسعى العالم إلى إيجاد حلول أكثر خضرة، تعمل المؤسسة على تكوين شراكات إستراتيجية للدفع باتجاه زيادة موارد الطاقة المتجددة مع التركيز على توفير الكهرباء المستدامة وزيادة سبل الحصول عليها في الأسواق المختلفة.

وفي السنة المالية 2024، أطلقت المؤسسة تحالف شبكات كهرباء المستقبل في البرازيل، وهو منصة تعاونية عالمية تربط بين المرافق والمستثمرين والخبراء لدفع اعتماد الكهرباء المستدامة والمتجددة. ويقدم هذا التحالف الدعم المالي والفني للمرافق في الأسواق الصاعدة الملتزمة بتنفيذ التحوّل الطاقوي العادل، مع التركيز على الحد من الانبعاثات الكربونية ودمج المقاييس الاجتماعية في تمويل الطاقة.

ويبني هذا التحالف على جهود التعاون الناجحة الأخرى للمؤسسة في مجال التمويل المرتبط بالاستدامة والتي استطاعت بالفعل تعبئة 47 مليار دولار في منطقة أمريكا اللاتينية. وتشمل الشراكات الرئيسية تقديم قرض أخضر ومرتبب بالاستدامة بقيمة 400 مليون دولار إلى شركة إنجي إنبرجيا تشيلي لأغراض التحوّل إلى مصادر الطاقة المتجددة، وترتيبات مماثلة مع شركتي نيواينبرجيا كويلا ونيواينبرجيا إيكوترو البرازيليتين لتعزيز رقمته الشبكات وتبوء القوى العاملة.

وتعمل المؤسسة، في إطار توسيع نهجها التعاوني تجاه أفريقيا، على إيجاد آليات تمويل مبتكرة رائدة لتعزيز فرص الحصول على الطاقة. وفي كوت ديفوار، تعاونت المؤسسة مع الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين كمستثمر رئيسي في إصدار سند اجتماعي رائد يدعم برنامج الكهرباء للجميع. وتهدف هذه المبادرة، التي تأتي في إطار برنامج أسواق رأس المال المشترك لمجموعة البنك الدولي، إلى ربط 800 ألف أسرة معيشية محدودة الدخل بشبكة الكهرباء على مدى أربع سنوات.

ويمثل استثمار المؤسسة بقيمة 49 مليون دولار في إصدار هذا السند التزاماً كبيراً منها بهذه الشراكة. وتُعدّ جهود المؤسسة بتسهيلات في صورة أدوات تمويل مختلط وتسهيلات بالعملات المحلية تتيحها نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، وتحدد شريحة أجل الاستحقاق لهذه العملية البالغ 15 عاماً معياراً قياسياً جديداً للتمويل طويل الأجل للبنية التحتية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بما يتماشى مع هدف كوت ديفوار المتمثل في توفير الكهرباء للجميع بحلول عام 2030.

ومن خلال تعزيز التحالفات فيما بين المرافق المرعية للمناخ وصياغة شراكات تمويلية مبتكرة على مستوى العالم، تعمل المؤسسة على تحفيز التحوّل الطاقوي على أصعدة متعددة. ولا تؤدي هذه الجهود التعاونية إلى تعزيز توليد الكهرباء المستدامة وتوزيعها فحسب، بل تضمن أيضاً وصول منافع الطاقة النظيفة إلى الفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات، مما يجسّد التزام المؤسسة بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال الشراكات الإستراتيجية.

العمل التمهيدي في مجال الطاقة

في أفريقيا، تقدّم المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 100 مليون دولار لريليس باي سكاتيك، وهي شركة توفر حلولاً مبتكرة لحاويات وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية المُجمّعة مسبقاً وللتخزين بالبطاريات.

وتأتي هذه الحزمة التمويلية في إطار شراكة أوسع نطاقاً ستساعد في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء من خلال تقديم حل متجدد وموثوق به وتنافسي من حيث التكلفة لشركات المرافق الأفريقية، وستبدأ بإضافة 35 ميغاوات و36 ميغاوات من الكهرباء إلى الشبكتين الوطنيتين في تشاد والكاميرون على الترتيب، وذلك قبل تطبيق هذا الحل في بلدان أخرى.

وقد شاركت المؤسسة، مع مؤسسة سكاتيك، في إعداد هذا المشروع منذ عام 2020 بهدف التسويق لنموذج أعمال التأجير وتوفير حل مرّن لتوفير الكهرباء من خلال مصادر الطاقة المتجددة حتى يتسنى تغيير طريقة شراء مصادر الطاقة المتجددة في الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات. وكانت هناك أهمية بالغة لمشاركة المؤسسة في المرحلة الأولى لإعداد المشروع. فقد استطاعت أن توظّف معارفها القطاعية لتحسين نموذج الأعمال، وكذلك خبرتها في مجال الهيكلة لضمان الأهلية للتمويل المصرفي واجتذاب استثمارات من القطاع الخاص.

وتستكمل المؤسسة عملها التمهيدي في إعداد المشروع بتقديم، في المراحل النهائية، حزمة تمويلية تتألف من 50 مليون دولار من حسابها الخاص و50 مليون دولار في شكل تمويل مختلط من برنامج كندا والمؤسسة للطاقة المتجددة من أجل أفريقيا، وبرنامج فنلندا والمؤسسة للتمويل المختلط من أجل المناخ، والبرنامج المشترك بين كندا والمؤسسة للتمويل المختلط لأنشطة مواجهة تغيّر المناخ، ونافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.



الصورة: قامت المؤسسة بدور مستثمر رئيسي في معاملة رائدة بأسواق رأس المال المحلية، مما ساعد كوت ديفوار على زيادة توفير الكهرباء.

رسم مسار للتمويل الشامل

تقوم المؤسسة والمفوضية الأوروبية، منذ ما يقرب من عشر سنوات، بتبادل المعارف وأفضل الممارسات بشأن استخدام التمويل الميسر المختلط لتحفيز الاستثمار في الأسواق الحافلة بالتحديات. وقد أبدت المؤسسات اهتماماً كبيراً بالتعاون بينهما، لكن للارتقاء بالشراكة إلى المستوى التالي كان عليهما التوفيق بين الممارسات المتعلقة بأعمالهما، بما في ذلك المعايير المحاسبية المختلفة.

وبدأ استثمار المؤسسة في الشراكة مع المفوضية الأوروبية يؤتي ثماره في عام 2020 بالتوقيع على برنامج ضمانات القروض الصغيرة الذي قَدَّم 58 مليون يورو للمؤسسة لتمكين البنوك في أفريقيا والجوار الأوروبي من تقديم مساعدة أفضل للقطاعات التي تعاني من نقص التمويل، مثل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تلك التي يقودها رواد الأعمال الشباب والنساء.

وكانت الخطوة التالية، أو القفزة، في عام 2023 عندما خصص الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس أكثر من 300 مليون يورو في شكل ضمانات ومساعدات فنية لبرنامج مستقبل أفضل التابع للمؤسسة. ويركز برنامج التمويل المختلط الذي تنفذه المؤسسة على تخفيف مخاطر الاستثمارات التي تساعد على بناء سبل لكسب العيش قادرة على الصمود، لا سيما في أوضاع الصراع والهشاشة، وتعزيز الحد من الانبعاثات الكربونية والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ.

ومؤسسة التمويل الدولية هي أول مؤسسة غير أوروبية للتمويل الإنمائي تحصل على ضمانات للتمويل المختلط من الاتحاد الأوروبي. وقد أرسيت الثقة التي بُنيت على مدى العامين الماضيين والمعرفة المتبادلة المتزايدة بأعمال المؤسساتين أساساً متيناً لتوسيع نطاق شراكة المؤسسة مع المفوضية الأوروبية التي تتحوَّل بسرعة إلى أكبر مساهم في التمويل المختلط للبلدان متوسطة الدخل.

وفي السنة المالية 2024، استفادت المؤسسة من شراكتها مع المفوضية الأوروبية لتعميق أثرها في أوكرانيا، وذلك بالتوقيع على اتفاقية لتقديم ضمانات للتمويل المختلط بقيمة 90 مليون يورو لدعم الاستثمارات التي ستساعد في دفع عملية إعادة الإعمار الشاملة والمستدامة.

وستدعم هذه المساندة الإضافية التزامنا بالتحوُّل نحو التمويل الأطول أجلاً في أوكرانيا ويشمل ذلك الاستثمارات الرأسمالية في المجالات الرئيسية، مثل إنتاج الغذاء، ومواد البناء، والطاقة، والشحن، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية الرقمية لدعم جهود التعافي في أوكرانيا.

الصور: تعزِّز الشراكة مع المفوضية الأوروبية تأثير المؤسسة في أوكرانيا حيث تدعم تقديم ضمانات التمويل المختلط للاستثمارات لدفع عملية إعادة الإعمار الشاملة، ويشمل ذلك الاستثمار في الشركات الناشئة الرقمية ومؤسسات الأعمال الصغيرة المملوكة لنساء.



مُحفز للتحوُّل

ومن إطلاق العنان لإمكانيات الاقتصاد الرقمي في أفريقيا إلى تعزيز التعاون العالمي في مجال التمويل المستدام وإقامة شراكات تحويلية فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، نقود تحقيق نقلة نوعية في كيفية التصدي للتحديات الإنمائية.

وتأتي هذه الجهود التحفيزية في صميم رسالتنا. وتبيّن القصص التالية كيف تباشر المؤسسة دورها التحفيزي وتعمل على تحويل الأفكار إلى أفعال، والتحديات إلى فرص، والابتكارات المحلية إلى حلول عالمية، فهي تُظهر التزامنا ليس بالمشاركة في مستقبل تمويل التنمية فحسب، بل أيضاً بتشكيل ملامحه بفاعلية ونشاط.

تصدر المؤسسة، في إطار دورها كمُحفزٍ للتحوُّل، الجهود المبذولة لإعادة تشكيل تمويل التنمية ومشاركة القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وإننا نقوم باستغلال قوة الابتكارات المالية والتكنولوجية، والاستفادة من تأثيرنا العالمي، وتقديم القيادة الفكرية لتسريع وتيرة التغيير الإيجابي على نطاق واسع.

وتتجاوز مبادراتنا مجرد تمويل المشروعات الفردية. فمن خلال إثبات الجدوى الاقتصادية للحلول المبتكرة وتجربة نماذج جديدة رائدة وإنشاء منصات يمكن للآخرين تكييفها ومحاكاتها، فإننا بذلك نشعل شرارة التغيير المنهجي الذي يمتد عبر عموم القطاعات والمناطق.

إعادة تصوُّر تمويل التنمية

الصورة: بمساندة من المؤسسة، تعمل شركة الإنشاءات "رودس بي إن جي" في بابوا غينيا الجديدة على زيادة تمكين النساء من شغل وظائف بأجور أعلى وتولي أدوار قيادية في صناعة البناء المحلية.



رسم خريطة التحول التكنولوجي في أفريقيا



الصورة: تخلق الثورة الرقمية في أفريقيا فرصاً في مختلف القطاعات بدءاً من العاملين في البنية التحتية وصولاً إلى أصحاب منشآت الأعمال الصغيرة.

والأمر المهم هو أن البحث يُثبت وجود ارتباط إيجابي قوي بين التقدّم في عمليات الرقمنة وإنتاجية الشركات. وتُظهر البيانات أن ما يصل إلى 30% من التفاوت في الإنتاجية على مستوى الشركات، حتى مع مراعاة الحجم والقطاع والموقع، يمكن أن يُعزى إلى الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيات الرقمية.

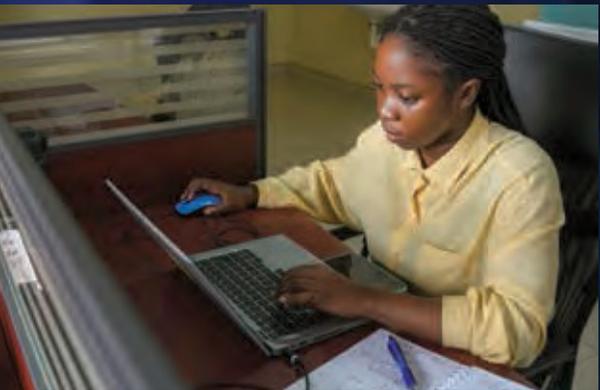
ومن خلال تقديم هذا المنظور القائم على البيانات، تعمل المؤسسة على إثراء إجراء تحول في كيفية تعامل الشركات وواضعي السياسات والمستثمرين مع التحول الرقمي في أفريقيا، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف في مختلف أنحاء القارة. ويحدد التقرير إستراتيجيات قابلة للتنفيذ بدءاً من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وصولاً إلى تمويل الشركات التكنولوجية الناشئة التي تقدّم حلولاً رقمية سهلة الاستخدام وميسورة التكلفة.

ومن خلال هذه القيادة الفكرية، تمهد المؤسسة الطريق أمام حلول قابلة للتطوير لأحد التحديات الإنمائية الحاسمة في أفريقيا، مما يوضح كيف يمكن للبيانات والتحليلات أن تكون أدوات قوية في إطلاق العنان للإمكانيات الرقمية للقارة.

تستخدم المؤسسة خبراتها للمساعدة في إحداث تحول في المشهد الرقمي في مختلف أنحاء أفريقيا. ويُعد التقرير الرائد المعنون "الفرص الرقمية في الشركات الأفريقية"، الذي صدر في المنتدى الحادي عشر للرؤساء التنفيذيين في أفريقيا الذي عُقد في كينغدي برواندا في مايو/أيار 2024، مثالاً يبيّن دور المؤسسة في إطلاق الأفكار الجديدة وإثبات الجدوى الاقتصادية للنماذج المبتكرة التي يمكنها دفع عجلة التغيير على نطاق واسع.

ويكشف هذا التقرير عن الإمكانيات غير المستغلة للرقمنة في مختلف أنحاء القارة. ورغم أن أفريقيا كانت رائدة في مجال المدفوعات عبر الهاتف المحمول، فإن العديد من الشركات لا تزال تعاني من تكاليف وتعقيدات اعتماد التكنولوجيا على نطاق واسع. ويعرض بحث المؤسسة مساراً للمضي قدماً إذ يسّط الضوء على أن أكثر من 600 ألف شركة مسجلة رسمياً و40 مليون شركة صغيرة، أي ما يمثل نحو 20% من الشركات الأفريقية، جاهزة للتحديثات الرقمية.

ويسّط البحث الضوء أيضاً على التحدي القائم المتمثل في "الرقمنة غير الكاملة" حيث تستخدم أقل من شركة واحدة، من بين كل ثلاث شركات تعمل رقمياً، التكنولوجيا بشكل مكثف لأغراض العمل. ويتضح هذا القصور في الاستخدام بشكل خاص بين منشآت الأعمال الصغيرة والصغرى التي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد في أفريقيا.





تسريع وتيرة التمويل المستدام عالمياً

تعمل المؤسسة على الاستفادة من قوة التعاون العالمي من خلال شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة. وتُعد هذه المنصة التي تقودها المؤسسة مثلاً يبيّن كيف يمكن لتبادل المعارف وبناء القدرات أن يدفع التغيير المنهجي في عموم القطاع المالي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وأصبحت هذه الشبكة، التي تضم 91 مؤسسة عضواً فيها تمثل أصولها أكثر من 68 تريليون دولار، مركزاً قوياً لتحديد الفرص وتتبع التقدم المحرز في تقديم التمويل المستدام. وفي أبريل/نيسان 2024، أصدرت الشبكة أحدث موجز للتقدم العالمي وأطلقت بوابتها المبتكرة للبيانات التي تقدّم رؤى غير مسبوقه حول اتجاهات التمويل المستدام في 66 بلداً.

ويقدّم موجز التقدم العالمي رؤى عميقة ونوعية حول التحديات والإنجازات، بينما تتيح بوابة البيانات إجراء قياس مرجعي آني لأداء المبادرات في مختلف البلدان الأعضاء. ويشكّل الاثنان معاً مورداً فريداً للأنظمة المالية وواضعي السياسات والجهات التنظيمية في مختلف أنحاء العالم.

ومن خلال تسهيل هذا التبادل العالمي للمعارف، تعمل المؤسسة على تحفيز التحوّل في كيفية تعامل المؤسسات المالية مع الاستدامة. ولا تقتصر الشبكة على تبادل المعلومات، بل إنها تشجّع حدوث تحوّل جماعي في طرق التفكير بحيث تُعتبر المخاطر المناخية والبيئية شديدة الخطورة على استقرار النظام المالي وتُعد صياغة التحديات باعتبارها تمثل فرصاً لتطوير أسواق جديدة للتمويل المستدام.

ويتضح تأثير هذا النهج التعاوني في التقدم السريع الذي أحرزته البلدان الأعضاء في الشبكة. فمنذ عام 2021، أدخلت جميع الدول الأعضاء أطراً لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة، مما يُترجم التزامات اتفاق باريس إلى إجراءات ملموسة. وتجدر الإشارة إلى أن 39 بلداً قد نفذت أطراً تتيح مواءمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في قرارات الاستثمار مع المعايير

الصورة: ساعد استثمار المؤسسة شبكة النقل العام في سانتياغو بشيلي على خفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال بناء أحد أكبر أساطيل الحافلات الكهربائية في العالم.

معاً أكثر قوة

تعظيم الأثر من خلال التعاون

تقود المؤسسة نموذجاً جديداً للتعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف يوضح كيف يمكن للحالفات الإستراتيجية أن تعمل على تعزيز الأثر ودفع عجلة التغيير المنهجي. ويتجلى هذا النهج في شراكتين رئيسيتين: تعاون لمدة أربع سنوات مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية واتفاقية جديدة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ويركز التعاون بين مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية على شبكة التمويل لمنطقة الأمازون التي شاركت المؤسسة في إنشائها مع أي دي بي إنفست. وتضم هذه الشبكة 47 مؤسسة مالية لتقديم حلول مبتكرة تدعم بناء اقتصاد مستدام في منطقة الأمازون. وقد شكّل اجتماعها الافتتاحي في يونيو/حزيران 2023 تحولاً في التصدي للتحديات الإقليمية المعقدة. وتهدف الشبكة إلى إفادة أكثر من مليوني شخص في سبعة من بلدان الأمازون بحلول عام 2030، مما يمثل نموذجاً للحلول التعاونية للمشكلات على نطاق واسع.

وتهدف الشراكة الجديدة لمجموعة البنك الدولي مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، الموقّعة في أبريل/نيسان 2024، إلى توسيع نطاق النتائج بالبناء على الروابط القوية القائمة بين المؤسستين. وتحدد هذه الشراكة أربعة مجالات رئيسية للتعاون هي المناخ، والربط الإقليمي، وبناء القدرة الاقتصادية على الصمود والتعافي في أوكرانيا، والاعتماد المتبادل لتعزيز التمويل المشترك للقطاع الخاص بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفاعلية.

وإلى جانب هاتين الشراكتين، تقود المؤسسة مبادرة رائدة لتعزيز الشفافية بشأن مخاطر الائتمان في الأسواق الصاعدة. كما تقود المؤسسة، بصفتها أحد المؤسسين المشاركين لاتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية وأحد المحركين الدافعين له، الجهود الرامية إلى تقديم رؤى غير مسبقة حول أوضاع مخاطر الائتمان في الاقتصادات الصاعدة.

وينشر هذا الاتحاد، الذي اتسع ليضم 25 عضواً من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي حتى مايو/أيار 2024، بيانات شاملة عن مخاطر الائتمان تُحدث تحولاً في التصورات بشأن الاستثمارات في الأسواق الصاعدة. وكشفت مطبوعة الاتحاد عن إحصاءات استرداد الديون الصادرة في مارس/آذار 2024 أن معدلات التخلف عن السداد في الأسواق الصاعدة مماثلة لتلك الخاصة بالشركات المصنّفة بالفئة "ب" في الأسواق المتقدمة، مما يدحض الافتراضات السائدة منذ وقت طويل بشأن المخاطر في هذه الاقتصادات.

وتعمل المؤسسة الآن مع الشركاء في الاتحاد على تعزيز دقة البيانات ونطاقها بشكل أكبر، مع وضع خطط لإعداد إحصاءات أكثر تفصيلاً حسب المناطق وفتات الدخل والقطاعات في المطبوعات القادمة. وتُستكمل هذه الجهود بدراسة متعمّقة للسوق من أجل فهم متطلبات المستثمرين بشكل أفضل واستكشاف سبل لتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

ومن خلال سد الفجوات بين المؤسسات والقطاعات وأصحاب المصلحة، تعمل المؤسسة على تشجيع إيجاد حلول إنمائية أكثر فاعلية وكفاءة وتأثيراً. وتُعد هذه الشراكات بمثابة نماذج تسهم في دفع عجلة التغيير المنهجي وتقدّم مخططات للتصدي للتحديات العالمية المعقدة من خلال العمل الجماعي والابتكار واتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات.

الصورة: تضم شبكة التمويل لمنطقة الأمازون، التي أنشأتها المؤسسة بالاشتراك مع أي دي بي إنفست، 47 مؤسسة مالية لديها أفكار جديدة لأعمال التنمية المستدامة في بلدان الأمازون الثمانية. ويدعم أحدث أعضاء الشبكة، وهو مؤسسة بي بي في إيه للتمويل الأصغر الشريكة لمؤسسة التمويل الدولية، رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية في منطقة الأمازون ببيرو من خلال مؤسسة فينانسييرا كونفيانزا للتمويل الأصغر المتعاملة مع المؤسسة.



الارتقاء إلى مستوى المسؤولية: تأثير أنشطتنا

- تدعيم قدرة المؤسسة على تحقيق مزيج أمثل من المشروعات التي تحقق أثراً إيجابياً مرتفعاً وعوائد مالية قوية؛
 - إتاحة نهج "شامل" لقياس النتائج من خلال ربط التقييمات المسبقة بوظيفة التعلم والمساءلة.
- ومنذ تطبيق نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في السنة المالية 2018، أنجز الإطار أكثر من 2700 درجة للأثر المسبق و5700 درجة لأثر مشروعات المحفظة. ويجري باستمرار تنقيحه وتبسيطه لتلبية احتياجات العمل.

درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع

في السنة المالية 2024، قدمت المؤسسة ارتباطات لما يبلغ 288 مشروعاً استثمارياً حصلت على درجات مسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، ويُلخص الجدول أدناه التقديرات التصنيفية على مدار العامين الماضيين.

تصنيفات الاستثمار المسبقة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمشروعات التي ارتبطت المؤسسة بها في السنتين الماليتين 2023 و2024

فئات تصنيف نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	السنة المالية 2024 (288 مشروعاً)	السنة المالية 2023 (244 مشروعاً)
ممتاز	12%	14%
جيد	80%	68%
مُرِض	8%	18%
منخفض	0%	0%

تضم محفظة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للسنة المالية 2024 ما يبلغ 1229 مشروعاً نشطاً حصلت على درجات مسبقة في نظام القياس. ويُلخص الجدول التالي التقديرات التصنيفية على مدار العامين الماضيين.

يُرجى ملاحظة أن أرقام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع الواردة في هذا التقرير قد تخضع للتغيير في السنوات اللاحقة بسبب التعديلات في سمات المشروع، مثل المنطقة، أو سنة الإرباط، أو النوع الفرعي من المنتج، أو تصنيف الصناعة بعد نشر التقرير، إلا أنه لا يُتوقع أن تكون هذه التغييرات كبيرة.

يشكّل قياس نتائج عمل المؤسسة وتقييم فاعليتها أمرين أساسيين لنهجها الإنمائي. ومع استحداث بطاقة قياس الأداء الجديدة لمجموعة البنك الدولي، تعمل المؤسسة على تنقيح كيفية قياسها للأثر الإنمائي لعملياتها والإعلان عن ذلك. ويتم الإفصاح عن مؤشرات بطاقات قياس الأداء باستخدام البيانات الخاصة بالعمليات، وتتبع التغييرات الإضافية من وقت مشاركة المؤسسة، وقياس النتائج المتوقعة والمحققة. وتركّز معظم المؤشرات على عدد الأشخاص الذين استفادوا من الإجراءات التدخلية للمؤسسة. وقد استخدمت المؤسسة البيانات التاريخية للإفصاح عن هذه المؤشرات هذا العام وستواصل تحسين أساليب التتبع لديها لتحسين بطاقة قياس الأداء.

تمكّن أداة مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأثر، وهي نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، المؤسسة من تحديد الأثر الإنمائي لكل مشروع استثمار وقياسه وتصنيفه ورصده بشكل أفضل.

ويشكل نظام التقدير المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع، الذي يقيّم الأثر المتوقع للمشروع، جزءاً متكاملاً من إجراءات الموافقة على الاستثمارات في المؤسسة، ويتيح إمكانية الموازنة بين اعتبارات الأثر الإنمائي ومجموعة متنوعة من الأهداف الإستراتيجية، منها حجم الاستثمار والعائد المالي والمخاطر وأولويات محاور التركيز.

وبالنسبة للمشروعات الحالية في محفظة المؤسسة، يجري التحوّل من درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع المسبق إلى درجة للمحفظة في نظام القياس تخضع للمراجعة السنوية. وتقيم عملية رصد المحفظة في نظام القياس أداء المشروع والمخاطر الكامنة أمام تحقيق الأثر الإنمائي المتوقع باستخدام بيانات النتائج المستقاة من مؤشرات النواتج المحددة. وبمقارنة التغييرات في نتائج المؤشرات بكل من الأهداف المسبقة والمعايير المرجعية للإطار القطاعي لعمل هذا النظام، يمكننا ربط درجة النظام المسبقة بتطور درجته للمحفظة وقياس مدى تحقيق الأثر الإنمائي المتوقع.

ويساعد نظام قياس ورصد الأثر المتوقع على تنفيذ إستراتيجية المؤسسة عن طريق توفير إطار تشغيلي متين يظطلع بما يلي:

- تحسين قدرة المؤسسة على تحديد وتصميم المشروعات التي تعظم أثرها الإنمائي؛
- وضع أهداف وحوافز طموحة؛

التقديرات التصنيفية لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع لمحفظة الاستثمار، الستنتان الماليان 2023 و 2024

فئات تصنيف نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	توزيع التقديرات التصنيفية	
	السنة المالية 2024 (1229 مشروعاً)	السنة المالية 2023 (1129 مشروعاً)
ممتاز	12%	11%
جيد	56%	53%
مُرص	22%	25%
منخفض	10%	10%

يمكن الاطلاع على الدرجات التفصيلية لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع حسب المناطق والصناعات، فضلاً عن نطاق الوصول إلى مجموعة مختارة من الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للمؤسسة.

هذه السنة هي السنة السادسة التي تشر فيها المؤسسة درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لمحفظتها الخاصة بالمشروعات الاستثمارية التي تخضع لإشرافها. وتوفر التغييرات في درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمحفظة المعلومات لمديري الاستثمار عن التقدم المحرز في تحقيق النواتج الإنمائية للمشروعات الاستثمارية الجاري تنفيذها. ويبلغ متوسط درجة المحفظة في السنة المالية 2024 وفقاً لنظام القياس ما مجموعه 49، في حين بلغ متوسط الدرجة المُسبقة لنظام القياس عند الموافقة على هذه المشروعات نفسها 51، مما يشير إلى أن هذه المشروعات، على مستوى المحفظة، تحقق الأثر الإنمائي المتوقع منها بشكل عام أثناء التنفيذ.

تصنيفات المشروعات الاستثمارية: يتم تقييم فاعلية التنمية للمشروعات الاستثمارية عند إنجازها. وفي السنة المالية 2024، تأهل 134 مشروعاً استشارياً لإجراء التقييمات اللاحقة وتم تقييمها ذاتياً من أجل تصنيفات فاعلية التنمية. وُصِّفَ أربعة وسبعون في المائة (74%) منها على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها، أي أعلى من هدف المؤسسة البالغ 65%.

حدثت زيادة ملحوظة في عدد المشروعات الاستشارية المؤهلة للتقييم اللاحق بين الستين الماليين 2023 و 2024، حيث ارتفع العدد من 98 إلى 134. وتوجه معدلات النجاح الإجمالية لمحفظة الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2024 إلى الارتفاع مقارنةً بالسنة المالية 2023، مما يشير إلى تعافي المشروعات الاستشارية في معظم المناطق من تأثير جائحة كورونا.

درجات فاعلية التنمية للخدمات الاستشارية حسب المناطق بالنسبة المئوية، السنة المالية 2024 مقابل السنة المالية 2023¹

المنطقة	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023
أفريقيا	67%	49%
جنوب آسيا	79%	77%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	75%	53%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	85%	67%
آسيا الوسطى وتركيا	100%	100%
الشرق الأوسط	91%	88%
أوروبا	64%	67%
على الصعيد العالمي	100%	50%
إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	74%	61%

درجات فاعلية التنمية للخدمات الاستشارية حسب مجالات العمل بالنسبة المئوية، السنة المالية 2024 مقابل السنة المالية 2023²

مجال العمل	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023
مجموعة المؤسسات المالية	87%	72%
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	86%	67%
البنية التحتية والموارد الطبيعية	50%	71%
التكنولوجيات الإحلاية وصناديق الاستثمار	50%	0%
الخدمات الاستشارية للمعاملات	70%	53%
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	92%	89%
الخدمات الاستشارية والاستشارات الاقتصادية للبلدان	50%	43%
إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	74%	61%

1. تركز فاعلية التنمية للمشروعات العالمية للسنة المالية 2023 على أقل من 5 مشروعات جرى تصنيفها. وتتركز فاعلية التنمية للمشروعات في منطقة آسيا الوسطى وتركيا والمشروعات العالمية للسنة المالية 2024 على أقل من 5 مشروعات جرى تصنيفها.

2. تركز فاعلية التنمية للبنية التحتية والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإحلاية وصناديق الاستثمار والخدمات الاستشارية الأخرى، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، للسنة المالية 2023 على أقل من 10 مشروعات جرى تصنيفها. وتتركز فاعلية التنمية للتكنولوجيات الإحلاية وصناديق الاستثمار والبنية التحتية والموارد الطبيعية للسنة المالية 2024 على أقل من 10 مشروعات جرى تصنيفها.

وضع معايير من أجل الاستثمار المؤثر

في عام 2019، قامت المؤسسة بصياغة وإطلاق **المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر** (مبادئ التأثير) التي أصبحت المعيار السوقي للمستثمرين المؤثرين. ومن خلال الالتزام بهذه المبادئ، يمكن للمستثمرين المؤثرين المساعدة في ضمان وفاء استثماراتهم بمعيار مرتفع للأثر الاجتماعي والبيئي، وهو ما يمكن أن يُترجم إلى زيادة فاعلية استخدام رأس المال. وقد سجلت مبادئ التأثير، التي ضمت في بدايتها 58 موقفاً مؤسساً، زيادة كبيرة حيث زاد عدد الموقعين بثلاثة أمثاله ليصل إلى 181. وينتمي الموقعون إلى 41 بلداً ويمثلون أصولاً بقيمة 547 مليار دولار تركز على الاستثمارات المؤثرة. وقد استضافت المؤسسة أمانة المبادئ المؤثرة حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022. وبعد احتضان المبادرة بنجاح، نقلت المؤسسة مسؤوليات الاستضافة إلى الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر من أجل خلق فرص لزيادة التواصل وتضافر الجهود مع المستثمرين المؤثرين من القطاع الخاص. ولا تزال المؤسسة، باعتبارها الموقِّع المؤسس على مبادئ التأثير والحاضن لها، عضواً أساسياً بالغ الأهمية في المجلس الاستشاري لمبادئ التأثير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة شريك مؤسس في **المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص**. وقد قامت مؤسسات التمويل الإنمائي التسع والعشرون التي تتألف منها هذه الشراكة بتطوير مقاييس مشتركة ذات تعريفات موحدة على مستوى القطاعات ومحاور التركيز يمكن أن يستفيد منها الأعضاء في شراكة المؤشرات وكذلك الأطراف الموقعة على مبادئ التأثير والعملون في مجال الاستثمار المؤثر الأوسع نطاقاً. وقد أصبحت هذه الشراكة، منذ إنشائها في عام 2004، شبكة ممارسة مهنية لمؤسسات التمويل الإنمائي بشأن قياس الأثر وإدارته. فهي تمثل منتدى لاستقاء أفضل الممارسات واختبار الأفكار الجديدة وتبادل المعارف. كما أنها وفرت منصة لإرساء ثقافة استمرار التعلم من النظراء فيما يتعلق بأنظمة إدارة الأثر، ونظريات التغيير، وتحديد الفجوات في الشواهد، وتنسيق نماذج جمع البيانات، ومنهجيات تقييم عمليات القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2024، قامت شراكة المؤشرات بتقيح المقاييس الخاصة بالبنية التحتية، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والنفط والغاز.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

تسهم عمليات مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال استثماراتها المباشرة وخدماتها الاستشارية. ويمثل الهدفان 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من الصلاحيات المنوطة بالمؤسسة وهما يتوافقان تماماً مع هدفي مجموعة البنك الدولي: "القضاء على الفقر" و"الحد من أوجه عدم المساواة". وعلى مستوى القطاعات الإستراتيجية، تشجع المؤسسة المشروعات في قطاعات البنية التحتية والزراعة والشمول المالي والصحة والتعليم - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أرقام 2 و3 و4 و6 و7 و9.



وتدخل المؤسسة في شراكات نشطة مع مستثمرين من القطاع الخاص لتعبئة مصادر تمويل جديدة - بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتواصل المؤسسة جهودها لتعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، وتنمية المدن، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والتكيف مع تغيُّر المناخ والحد من آثاره - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أرقام 8 و5 و11 و14 و15 و12 و13 على الترتيب. ويجري تسليط الضوء على مساهمات الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في **لوحة المؤسسة لمتابعة بيانات تلك الأهداف** على موقعها الإلكتروني.



وقد وضعت المؤسسة، بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى (أيضاً الشريكة في مبادرة المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص) منهجية مشتركة لمواءمة مساهمات مؤسسات التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة، وهي متاحة للاستخدام على نطاق أوسع من جانب المستثمرين المؤثرين والشركات من القطاع الخاص. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع: <https://indicators.ifipartnership.org/dashboard/>.

الدروس المستفادة من برامج البحوث وأدوات التحليل والتقييمات الذاتية

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية مزيجاً من البحوث وأدوات تحليل البيانات والتقييمات الذاتية لسد الفجوات المعرفية وتقديم حلول آنية للجهات المتعاملة معها وموظفيها في مجال العمليات. وتسفر هذه الرؤى والأفكار القيمة عن دروس مهمة تسترشد بها المؤسسة في عملها مع الجهات الجديدة المتعاملة معها. وفيما يلي أبرز الأمثلة من السنة المالية 2024:

- **عملت المؤسسة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على إجراء دراسة أظهرت وجود تباينات كبيرة في نواتج التوظيف بين الخريجين والخريجات الجدد.** وقامت الدراسة بتحليل سلسلة من المسوح التي نفذتها المؤسسة في أكثر من 50 مؤسسة للتعليم العالي في أكثر من 20 بلداً. وأجريت هذه المسوح في إطار برنامج Vitea الاستشاري، وهو برنامج مستمر تقدّم فيه المؤسسة المشورة والمساعدة للكليات والجامعات لتعزيز قابلية توظيف طلابها ودعم انتقالهم إلى سوق العمل. ويشير التحليل الإحصائي لمسوح البرنامج إلى أن الخريجات يكن أكثر عرضة للبطالة

وتقاضى أجر أقل مقارنةً بالخريجين من الذكور. ويحدث ذلك حتى مع التساوي في التخصص الدراسي ومكان التخرُّج والسن ومستوى الخبرة وسنة التخرُّج. ووجدت الدراسة أن الفجوات في الدخل بين الخريجين والخريجات تكون أكبر في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ذات الأجور المرتفعة مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن هذه الفجوات تزيد بالنسبة للخريجين الأكبر سناً في الثلاثينيات والأربعينيات من العمر. وتُصنف الدراسة عدداً من الإجراءات التدخلية التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي وأرباب الأعمال والحكومات تنفيذها للتغلب على هذه الفجوات. وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، فمن المهم للغاية أن تتفقد هذه المؤسسات دراسات التبع التي يمكن استخدامها لفهم المشكلة والتقدم في حلها. وهناك إجراءات تدخلية أخرى يمكن أن تتفقد مؤسسات التعليم العالي من بينها تقديم الدعم الوظيفي المرعي للفروق بين الجنسين والاستفادة من الموارد والإرشادات المهنية لمواجهة التحيزات والمفاهيم الخاطئة القائمة على النوع الاجتماعي.

• **دراسة حالة لاستثمار المؤسسة في نيفروبلس، وهي أكبر شبكة لمراكز غسيل الكلى في آسيا.** استثمرت المؤسسة لأول مرة في نيفروبلس في عام 2014 بإجراء استثمار مباشر في أسهم رأس مالها بقيمة 7 ملايين دولار، تلاه استثمار بقيمة 3.1 ملايين دولار في عام 2016. وفي وقت الاستثمار، كانت هناك فجوة كبيرة للغاية في خدمات الرعاية الخاصة بغسيل الكلى ذات الجودة في الهند، إذ لم يكن هناك سوى 1500 مركز لغسيل الكلى في البلاد مع تركُّز وجودها في مدن المستوى الأول. وكانت معايير الجودة متباينة مع زيادة صعوبة الحصول على هذه الرعاية بالنسبة للأفراد غير القادرين على الدفع من أموالهم الخاصة. وكان متوقعاً أن يدعم استثمار المؤسسة توسُّع نشاط الشركة في الهند، وبالتالي زيادة خدمات الرعاية الخاصة بغسيل الكلى بجودة عالية وبتكلفة معقولة في الهند وخارجها. ووجدت دراسة حالة أُجريت في عام 2024 لمراجعة إنجازات نيفروبلس ذات الأثر الإنمائي أن مراكز غسيل الكلى التي تديرها قد زادت من 26 في تاريخ الاستثمار إلى 440 مركزاً في عام 2024 منتشرة في 5 بلدان في آسيا. وارتفع عدد المرضى الذين تمت تغطيتهم من 1151 في تاريخ الاستثمار إلى أكثر من 48 ألفاً بما جاوز العدد المستهدف في البداية وهو قرابة 9 آلاف. وبالإضافة إلى ذلك، توصلت مسح أُجري بالشراكة مع البنك الدولي يستخدم عينة عشوائية من 2500 مريض من مرضى نيفروبلس في الهند إلى أن واحداً من بين كل ثلاثة مرضى يعيش تحت خط الفقر الدولي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل البالغ 3.2 دولارات للفرد في اليوم. وقد انبثقت عن نجاح نيفروبلس، من الناحيتين المالية والإنمائية، دروس مستفادة مهمة حول كيفية وصول الشركات بشكل فعّال إلى مَنْ يعانون من نقص الخدمات مع تحقيق النجاح مالياً في الوقت ذاته؛ وأول هذه الدروس صدق العزم على تحقيق الهدف؛ فقد كانت لدى الشركة منذ البداية رؤية لتقديم خدمة يمكن أن تصل إلى الأفراد غير القادرين على الدفع من أموالهم الخاصة، وثانيها هو القدرة على التكيُّف؛ فقد تحوّل نموذج العمل الأساسي للشركة من إدارة مراكز خاصة قائمة بذاتها إلى مراكز في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما ساعد كثيراً في توفير الخدمة لمرتبدي المستشفيات العامة ذوي الدخل المنخفضة في الهند.

• **الفجوة في تمويل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة: تقرير مُحدَّث عن تقدير الفجوة في تمويل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطورها في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.** تشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أنه في 119 اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حول العالم بلغ الطلب المحتمل على التمويل لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة 10.3 تريليونات دولار حتى عام 2019، في حين بلغ المعرض من القروض والتسهيلات الائتمانية 4.6 تريليونات دولار. وبالتالي، توجد فجوة تمويلية تواجه منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمية في هذه البلدان بواقع 5.7 تريليونات دولار، وهو ما يعادل 19% من إجمالي الناتج المحلي و20% من إجمالي الائتمان الذي تقدّمه البنوك للقطاع الخاص في هذه البلدان. ويستخدم التقرير المنهجية ذاتها المستخدمة في التقرير السابق (2017) ويعيد أيضاً استخدام الإطار النظري نفسه ومصادر البيانات. وبالتالي، يمثل هذا التقرير أول محاولة لتتبع تطوّر الفجوة في تمويل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت. وعلى مدى فترة السنوات الأربع من 2015 إلى 2019، توصل التقرير إلى نتيجة مُقلّبة مفادها أن هذه الفجوة التمويلية زادت من 4.4 تريليونات دولار (17.2% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 5.7 تريليونات دولار (19% من إجمالي الناتج المحلي) في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أي بزيادة تجاوزت 6% سنوياً في المتوسط. وبالرغم من أن المعرض من التمويل زاد زيادة ملحوظة بنسبة 7% سنوياً من 3.6 تريليونات دولار (14% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 4.6 تريليونات دولار (16% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2019، فإن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى التأثير الهائل للصين؛ لكن هذه الزيادة تضاءلت مقارنةً بالارتفاع في الطلب المحتمل. وسيصدر قريباً تقرير وقاعدة بيانات وسيتم عقد فعاليات لتعميم النتائج.

1. عام 2019 هو أحدث عام تتوفر بيانات بشأنه نظراً لأن المسوح التي أُجريت على مستوى الشركات الممثلة للبلدان كانت محدودة للغاية خلال الفترة التي أعقبت جائحة كورونا (2020-2021).

الاستدامة

لطالما اضطلعت المؤسسة بدور القيادة في تحديد شكل السياق البيئي والاجتماعي والمتعلق بحوكمة الشركات، بدءاً من الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الإجراءات الوقائية للاستدامة للقطاع الخاص إلى إرساء ممارسات صارمة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. ويرتكز إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات على نهج المؤسسة الخاص بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، حيث يرسيان أساساً متيناً لتنمية أعمال المؤسسة على نحو مستدام، وكذلك لبناء قدرات المتعاملين معها، وقادة الصناعة في المستقبل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وقد وصلت مؤسسة التمويل الدولية التحلي بروح الابتكار مع المضي قدماً في تنفيذ أجندة الاستدامة العالمية. وسواء أكانت المؤسسة تفتح آفاقاً جديدة باستخدام أدوات رقمية ترصد أثر المشروعات بمزيد من الكفاءة أم تقيم شركات لتناول القضايا المستجدة للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، فإنها تضطلع حالياً بدور تحفيزي في وضع معايير لنمو القطاع الخاص وتنفيذ معايير جديدة للإفصاح عن الاستدامة، ومن ثم توجيه التمويل لإنشاء أسواق أكثر استدامة.

المؤسسة بوصفها جهة معنية بوضع المعايير

تقع معايير أداء المؤسسة في صميم إطار الاستدامة الخاص بها، وتحدد تلك المعايير كيفية تجنب الجهات المتعاملة مع المؤسسة للمخاطر البيئية والاجتماعية والتخفيف من حدتها وإدارتها. وعلى مدى عقدين تقريباً، كانت معايير أداء المؤسسة بمثابة معيار مرجعي عالمي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2024، وقّعت نحو 130 مؤسسة مالية في مختلف أنحاء العالم على مبادئ التعادل التي بُنيت على معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة. وبالإضافة

إلى ذلك، فقد اعتمد عدد متزايد من المؤسسات المالية وأطر الاستدامة الخاصة بها هذه المعايير أو تأثر بها. وفي سبتمبر/أيلول 2023، أصدرت المؤسسة [المذكرة التوجيهية بشأن الوسطاء الماليين](#) التي تقدّم مزيداً من الوضوح وتفسيرات عملية حول إمكانية تطبيق إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة على الوسطاء الماليين.

وتمثل [المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة](#) الوثائق الفنية المرجعية للممارسات الدولية الجيدة في الصناعات للمؤسسات المالية والشركات والعاملين في هذا المجال في جميع أنحاء العالم. وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بدأنا تجديد وتحديث المبادئ التوجيهية لتعكس الممارسات الدولية الجيدة في الصناعات الحالية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المعززة بشأن إدارة قضايا المناخ والمجمعات المحلية والصحة والسلامة المهنيين. ومن المتوقع أن يتم إصدار المبادئ التوجيهية المحدثة بشأن البيئة والصحة والسلامة المتعلقة بالمطارات، ونقل وتوزيع الكهرباء، ومنشآت الرعاية الصحية للتشاور بشأنها مع الجمهور العام في السنة المالية 2025، تليها المبادئ التوجيهية العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة. وسيتم تحديث المبادئ التوجيهية الأخرى بشأن البيئة والصحة والسلامة في قطاعات الصناعة في السنة المالية 2025 وما بعدها.

وتُعد اعتبارات حوكمة الشركات بالغة الأهمية لضمان فعالية اتخاذ القرارات وتنفيذ أجندة الاستدامة. ومن خلال إصدار [مصفوفة تطوّر أداء حوكمة المناخ](#) و**إشراية** لمجالس الإدارة للاسترشاد بهما في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والإشراف عليها، تساند المؤسسة الجهات المتعاملة معها في مجال الاستثمار وتلقي الخدمات الاستشارية في تنفيذ الممارسات السليمة بشأن حوكمة المناخ لتسهيل عملها المناخي وإعداد التقارير المتعلقة بذلك.

الشراكات

لتضخيم أثرها، تدخل مؤسسة التمويل الدولية في شراكات مع الشبكات والمنظمات الرائدة المعنية بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة. هي منصة عالمية لتبادل المعارف وبناء القدرات للأجهزة التنظيمية المالية واتحادات الصناعات من الأسواق الصاعدة. وقد استمرت المؤسسة في الاضطلاع بدور السكرتارية والشريك المعرفي لهذه الشبكة. وفي أبريل/نيسان 2024، أصدرت الشبكة أحدث موجز للتقدّم العالمي وأطلقت بوابتها المبتكرة للبيانات التي تقدّم رؤى غير مسبوقه حول اتجاهات التمويل المستدام في 66 بلداً.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أصدر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة التابع لهذه المؤسسة معيارين افتتاحيين في يونيو/حزيران 2023 بهدف تحقيق الاتساق وإمكانية مقارنة الإفصاحات المالية

المتعلقة بالاستدامة الخاصة بأسواق رأس المال. وفي يونيو/حزيران 2024، أقامت المؤسسة والمؤسسة الدولية لإعداد التقارير المالية شراكة إستراتيجية لتدعيم أسواق رأس المال المستدامة من خلال تحسين الإفصاح وإعداد التقارير عن الاستدامة والمناخ. ومع إدراك أن البلدان التي تشكّل نحو 55% من إجمالي الناتج المحلي العالمي قد اتخذت بالفعل خطوات نحو استخدام هذه المعايير، ستركّز هذه الشراكة على تنفيذ برامج لتعزيز وبناء القدرات من أجل التطبيق المتسق لمعايير الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشمل ذلك إعداد الأدلة التوجيهية والبحوث فضلاً عن تقديم التدريب لتشجيع الإفصاح وإعداد التقارير عن الاستدامة. وتحدد الشراكة أيضاً خطأً لتقدير المساعدة الفنية والدعم المخصص لمساعدة البلدان على اعتماد هذه المعايير وتنفيذها بفاعلية.

إطار تطوير حوكمة الشركات. مؤسسة التمويل الدولية عضو نشط في هذا الإطار، وهو مبادرة مشتركة تضم 33 مؤسسة للتمويل الإنمائي وتوسعي إلى وضع نهج مشترك للتعامل مع مخاطر وفرض نظم حوكمة الشركات في عمليات الاستثمار لمؤسسات التمويل الإنمائي. وفي عام 2023، قادت المؤسسة مجموعة العمل الخاصة بإطار تطوير حوكمة الشركات؛ وفي مارس/آذار 2024 استضافت المؤسسة الاجتماع السنوي الذي تضمن إطلاق **مصفوفة محدثة لتطوير أداء حوكمة الشركات تابعة لهذا الإطار.** وتستند المصفوفة إلى منهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة وتسترشد بها الشركات والمستثمرون والهيئات التنظيمية والجهات المعنية بتقييم حوكمة الشركات وغيرهم من أصحاب المصلحة في تقييم الإطار الإداري للشركات والارتقاء بمستواه.

منظمة العمل الدولية. تواصل المؤسسة التعاون مع منظمة العمل الدولية والنقابات والاتحادات العالمية الدولية لتبادل المعارف بشأن قضايا العمل والعمالة على مستوى القطاعات ومحاور التركيز وتعزيز الإدارة القوية لمخاطر العمل. وفي مايو/أيار 2024، نظمت المؤسسة ومنظمة العمل الدولية حلقة عمل على المستوى القطري في القاهرة بمصر ناقشت أوجه التكامل والتماثل، والاختلاف بين القانون المحلي والممارسات الدولية الجيدة؛ وقد تقرر تنظيم فعاليات مماثلة في السنة المالية 2025.

بناء القدرات

من خلال **خدماتنا الاستشارية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة**، نساعد الجهات المتعاملة معنا والسوق الأوسع نطاقاً في التعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. ومن بين المبادرات الأخرى، نظمت المؤسسة في مايو/أيار 2024 أولى فعالياتها لتدريب المدربين لممثلي المؤسسات الشريكة الذين سيقدمون خدمات استشارية في مجال حوكمة المناخ لمجالس الإدارة في أوروبا وآسيا الوسطى.

ونواصل العمل على تطوير منافع عامة مفتوحة المصدر (غير مشفرة) بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بقضايا الاستدامة. وبالإضافة إلى المنتجات المعرفية المتخصصة التي تغطي موضوعات مثل **التنوع البيولوجي والتمويل المستدام والتنوع بين الجنسين وإعادة التوطين**، أصدرنا منتجات معرفية جديدة مثل تقرير **"النهوض بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لمؤسسة التمويل الدولية"** الذي يُعد بمثابة دليل إرشادي للقطاع الخاص ومجموعة بيانات لمساعدته في الاستفادة من نهج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتساعد المؤسسة أيضاً الشركات على بناء القدرات لترجمة الالتزامات المتعلقة بالاستدامة إلى قرارات مالية عملية يمكن قياسها. وتحظى

موردنا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بتقدير الجهات المتعاملة معنا والسوق الأوسع نطاقاً، حيث ساهمت في أكثر من 750 ألف مشاهدة للصفحة و231 ألف عملية تنزيل للوثائق في السنة المالية 2024.

وتواصل المؤسسة أيضاً تدعيم قدرات موظفيها المعنيين بالشؤون البيئية والاجتماعية. فمُنذ يونيو/حزيران 2023، أصبحت أداة التقييم الذاتي التي توفر خطة تعلم شخصية منظمة متاحة لفرقنا المعنية بالشؤون البيئية والاجتماعية من أجل تطويرهم المهني المستمر. ويتم استكمال ذلك من خلال برنامج التعلّم المهني الذي يستهدف الكفاءات الأساسية التي يحتاج إليها الأخصائيون البيئيون والاجتماعيون بالمؤسسة لتحقيق الجودة والاتساق والدقة في تطبيق السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية للمؤسسة وفي مراجعة أداء الجهات المتعاملة معها لمعايير الأداء وتنفيذها.

وفي يناير/كانون الثاني 2024، أطلقت المؤسسة ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادرة الأمر المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة أول برنامج في العالم للتدريب عبر الإنترنت على **تطبيق معايير الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.** وقد شارك بالفعل في هذه الدورة أكثر من 5 آلاف مشارك في عشرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

أدوات مبتكرة

تواصل المؤسسة الابتكار باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية لرصد الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتعزيزها. وفي السنة المالية 2022، أطلقت المؤسسة أداة تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة باستخدام التعلّم الآلي التي يُطلق عليها اسم "مالينا"، وهي منصة تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي تستنبط رؤى وأفكاراً قيّمة من البيانات غير المهيكلة للجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة على نطاق واسع، مما يتيح إجراء تحليل سريع للبيانات وزيادة الإنتاجية. وتستخدم مالينا، التي تدرّبها المؤسسة على مجموعة فريدة من البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في الأسواق الصاعدة، نهج معالجة اللغات الطبيعية وتتعرّف بسرعة على أكثر من ألف مصطلح مرتبط بالمخاطر المناخية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي وكذلك البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالحوكمة، كما تتنبأ بالمشاعر بناءً على السياق. ويستخدم أخصائيو المؤسسة رؤى وأفكاراً مستمدة من هذه الأداة لدعم إجراءات العناية الواجبة بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ورصد أداء المحفظة. وقد أختير المشروع للتصفيات النهائية في مسابقة عام 2023 من برنامج Global FinTech Hackcelerator وهي مسابقة تتسم بالمنافسة الشديدة وتنظمها هيئة النقد في سنغافورة تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي في مجال التمويل"، وتم عرضه في

مهرجان التكنولوجيا المالية في سنغافورة بحضور 66 ألف مشارك في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. كما أطلقت المؤسسة أيضاً نسخة مجانية للجمهور من منصة مالينا وهي متاحة على الموقع: www.malena.ifc.org.

وتواصل المؤسسة تطوير المنصة الجديدة الشاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة (ESG360) (المعروفة سابقاً باسم أداة تقييم مستوى الاستدامة)، المُصمّمة لتعزيز إجراءات العناية الواجبة بشأن هذه الممارسات وعمليات محفظة المشروعات من خلال تحسين اتساق التحليلات وكفاءتها، لتكون نافذةً شاملةً لفرق العمل المعنية بالجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وفرق العمليات فيما يتعلق بالبيانات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، ولدعم بذل العناية الواجبة ورصد مشروعات المؤسسة. وبعد مرحلة تجريبية ناجحة في السنتين الماليتين 2023 و2024، تم الآن تعميم استخدام هذه المنصة لجميع مشروعات المؤسسة، بما في ذلك أنشطة الأعمال ومشروعات المحافظ الجديدة. وتدعم المنصة أيضاً إجراءات العناية الواجبة ورصد أداء المحفظة فيما يخص حوكمة الشركات. ويشمل مكون حوكمة الشركات في المنصة وضع تصنيف للمخاطر، وجمع المعلومات من المتعاملين باستخدام النظام، بالإضافة إلى نظام يتيح بسهولة تحديد العلامات التحذيرية وعوامل التخفيف المحتملة.

وتتطلع المؤسسة أيضاً بدور قيادي من خلال **منصتها للإفصاح عن الاستدامة خارج الميزانية العمومية.** وتم إطلاق برنامج "خارج الميزانية العمومية" في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهو برنامج تقدّمه المؤسسة ويساعد الشركات والبنوك والهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية على إعداد تقارير الاستدامة والمناخ اللازمة للحفاظ على مواكبتها للركب في عالم سريع التغيير قائم على البيانات. وهذه المنصة الإلكترونية مصمّمة على وجه الخصوص لتوجيه الشركات في الأسواق الصاعدة حول كيفية تنفيذ اللوائح والممارسات الرائدة بشأن الإفصاح والشفافية. وتشمل هذه المنظومة الإلكترونية مجموعة أدوات رقمية، ودورات للتعلّم الإلكتروني، وأدوات للتقييم الذاتي، ومصادر وفيرة للتعامل مع المشهد المعاصر لإعداد تقارير الاستدامة.

المساءلة والرقابة

لترسيخ مبدأ المساءلة أهمية كبيرة لكل من مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها. وقد اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة لإتاحة إمكانية أفضل لمعالجة الآثار السلبية التي تشعر بها المجتمعات المحلية. وأطلقت المؤسسة هذا العام آلية الاستجابة للمظالم على مستوى جهاز الإدارة، حيث يمكن للأشخاص المتضررين من الآثار البيئية والاجتماعية لمشروعات المؤسسة أن يعربوا عن مخاوفهم مباشرة للمؤسسة. وواصلت المؤسسة مسيرتها نحو تعزيز المساءلة، حيث عملت مع العديد من أصحاب المصلحة المباشرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التمويل الدولية، والجهات المتعاملة معها، وآليات المساءلة المستقلة لبنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن النهج المقترح للإجراءات التصحيحية ومبادئ التخرج المسؤول.

وبالإضافة إلى تعزيز مبدأ المساءلة لديها، تواصل المؤسسة أيضاً مسيرتها نحو زيادة الشفافية، إدراكاً منها أن هذا يمثل أحد أهم الإجراءات التي يمكنها اتخاذها باعتبارها مؤسسة إنمائية للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وإشراكهم في تطوير حلول جديدة للتحديات الإنمائية المعقدة. ولا يزال تركيزنا منصباً على العمل مع زملائنا والمؤسسات النظيرة لنا لتحقيق قدر أكبر من الاتساق في ممارسات الإفصاح وإعداد التقارير حتى يحصل أصحاب المصلحة والأطراف المعنية على معلومات دقيقة وحديثة عن مشروعاتنا، ويتعرفون على رسالة المؤسسة وأثرها الإنمائي.

المساءلة

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

يمكن للأشخاص المتضررين من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية أن يعربوا عن شواغلهم ومخاوفهم لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة، وهو آلية المساءلة المستقلة الخاصة بالمؤسسة. ويهدف التفويض المخول للمكتب، الذي يتبع مجلس المديرين التنفيذيين مباشرة، إلى تسهيل تسوية الشكاوى على نحو عادل وموضوعي وبنّاء، وتعزيز النواتج البيئية والاجتماعية للمشروعات؛ وتشجيع مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام واستخلاص الدروس المستفادة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة. وتساعد وظيفة تسوية المنازعات بالمكتب في حل المشكلات القائمة بين الأفراد المتضررين والجهات المتعاملة مع المؤسسة، وذلك باستخدام نهج تعاوني محايد لحل المشكلات. ويجري المكتب من خلال وظيفته لشؤون التقيّد بالأنظمة مراجعات لمدى تقيّد المؤسسة بسياساتها البيئية والاجتماعية، ويقيم الأضرار ذات الصلة، ويقدم توصيات بالإجراءات العلاجية عند الاقتضاء. ومن خلال وظيفته الاستشارية، فإنه يقدم المشورة لتحسين أداء المؤسسة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وفي السنة المالية 2024، عالج المكتب 65 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة في 27 بلداً. وخلال السنة، تلقى المكتب 16 شكوى جديدة مؤهلة، أُحيلت 4 منها إلى المؤسسة. وأفضل المكتب 7 شكاوى، منها اثنتان بعد مرحلة التقييم، وواحدة بعد متابعة اتفاق تسوية المنازعات، واثنتان بعد التقييم المسبق للتقيّد بالأنظمة حيث ثبت عدم وجود أسس موضوعية للتحقيق، واثنتان بعد متابعة مدى التقيّد بالأنظمة. وخلال السنة المالية 2024، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على 4 خطط عمل لجهاز إدارة المؤسسة استجابة للتحقيقات التي أجراها المكتب بشأن مدى التقيّد بالأنظمة في مصر، وكينيا، وميانمار، وجنوب أفريقيا، على التوالي، وهي خطط

يقوم المكتب بمتابعتها حالياً، ويتوافر المزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة.

الاستجابة للتظلمات على مستوى جهاز إدارة المؤسسة

يمكن لأصحاب المصلحة والأطراف المعنية من الخارج، تقديم الشكاوى البيئية والاجتماعية مباشرة إلى مؤسسة التمويل الدولية إذا رأوا أن أحد المشروعات التي تساندها المؤسسة له، أو من المحتمل أن يكون له، آثار سلبية عليهم أو على مجتمعهم المحلي أو على بيئتهم. ويتيح ذلك لأصحاب الشكاوى فرصة للتعاون مع المؤسسة والجهات المتعاملة معها لإيجاد حلول لمخاوفهم البيئية والاجتماعية في أسرع وقت ممكن وبأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وتُعد الاستجابة للشكاوى البيئية والاجتماعية التي يثيرها أصحاب المصلحة الخارجيون أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نواتج إيجابية على الصعيد البيئي والاجتماعي وإظهار مدى التزام مؤسسة التمويل الدولية بالمساءلة.

وتمت الموافقة على توجيهات مؤسسة التمويل الدولية وإجراءاتها بشأن الشكاوى المباشرة في فبراير/شباط 2024، وتم إطلاق الموقع الإلكتروني الخارجي للمؤسسة الخاص بالشكاوى المباشرة وبوابة تلقي الشكاوى البيئية والاجتماعية في مارس/أذار 2024. وتجرى حالياً الترجمة إلى عدة لغات. وفي السنة المالية 2024، تلقت المؤسسة 27 شكوى مباشرة مؤهلة للبحث والتحري، وتقوم حالياً بإدارة حالات في 12 بلداً.

وتعمل المؤسسة في بيئة معقدة وديناميكية، وتدرك الدور المهم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في دفع عجلة التنمية المسؤولة اجتماعياً وبيئياً. وتلتزم المؤسسة بحل المشكلات على نحو فعال واستباقي، فضلاً عن الاستجابة لشكاوى أصحاب المصلحة ومخاوفهم المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية لاستثمارات المؤسسة.

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مباشرة مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتهدف رسالتها إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي - بحيث تؤدي إلى رفع مستوى فاعلية التنمية. وتتولى مجموعة التقييم المستقلة تقييم نتائج عمليات مؤسسة التمويل الدولية وتقديم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلّم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القطرية والقطاعية. يمكن الاطلاع على أعمال المراجعة السنوية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وغير ذلك من التقارير الرئيسية الأخرى المتاحة على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: <https://ieg.worldbankgroup.org>

الرقابة

المراجعة الداخلية بالمجموعة

وحدة مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك هي وحدة مستقلة تتبع رئيس البنك، وتشرف عليها لجنة المراجعة التابعة لمجلس المديرين التنفيذيين. وتساعد خدمات الضمان والمشورة التي يقدمها مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي على خدمة البلدان والجهات المتعاملة معها بمزيد من الفاعلية.

في السنة المالية 2024، شملت الأنشطة ذات الأولوية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية إدارة المخاطر المؤسسية؛ وقنوات التظلم والشكاوى والمبلغين عن المخالفات؛ وتنفيذ خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيير المناخ؛ وإدارة منشآت ومباني البنك الدولي. وواصل المكتب النهوض ببرنامج الضمان والمشورة القطري، وبدأ في إعداد برنامج للرقابة في أوكرانيا. ويقيم المكتب شراكات مع المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات الإنمائية لتدعيم الرقابة في البيئات الحافلة بالتحديات، بما في ذلك في البلدان المتأثرة بأوضاع الهاشاش والصراع والعنف. للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير

السنوي والتقارير ربع السنوية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، يرجى زيارة: www.worldbank.org/internalaudit

نظام العقوبات

يعالج نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي مزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة - والمعروفة مجتمعة بالممارسات التي تستوجب العقوبة - في عمليات مجموعة البنك الدولي.

التحقيق

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بكشف الممارسات التي تستوجب العقوبة من جانب الشركات والأفراد وموظفي مجموعة البنك الدولي وموردي الخدمات من الشركات وردع هذه الممارسات ومنعها. ويحقق المكتب في مزاعم الاحتيال والفساد والممارسات الأخرى الموجبة للعقاب؛ ويقوم، عند ثبوت الأدلة، بفرض عقوبات على الأفراد والشركات الخارجية المعنية، ويقدم نتائج للاستعانة بها في القرارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بشأن الإجراءات التأديبية ضد الموظفين الذين يثبت تورطهم. ويعمل المكتب أيضاً على تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة ورصدها ومتابعتها والحد منها في عمليات مجموعة البنك، بما في ذلك الدروس المستفادة من خلال تحقيقاته.

الامتثال والتقيّد بالأنظمة

يستعرض مكتب الامتثال للنزاهة، وهو وحدة مستقلة داخل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، مدى امتثال الكيانات المشاركة في عملية العقوبات، ويتعاون مع الجهات التي تعمل على استيفاء شروط الإبراء من العقوبات.

التقاضي والفصل في النزاعات

يرأس **مكتب الإيقاف والحرمان** رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان، وهو يقدم المستوى الأول من الفصل في النزاع في نظام العقوبات بالبنك الدولي. وتجرى تسوية جميع حالات العقوبات التي لا يتم استئنافها أمام مجلس العقوبات التابع لمجموعة البنك بناءً على قرارات الموظف المختص بالإيقاف والحرمان، وتتاح ملخصاتها للجمهور.

يتألف **مجلس العقوبات** من 7 أعضاء جميعهم من خارج مجموعة البنك. وهو بمثابة متخذ القرار النهائي في جميع حالات العقوبات المطعون عليها في مجموعة البنك، ويصدر قرارات مستوفية ومتاحة للجمهور، وهي قرارات غير قابلة للطعن عليها.

وفي السنة المالية 2024، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 8 شركات وأفراد من خلال قرارات باثة صادرة عن رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك، ومجلس العقوبات بمجموعة البنك، واتفاقات التسوية. كما رفعت العقوبات عن 5 كيانات. وأقرت مجموعة البنك أيضاً تطبيق 20 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وبدورها أقرت هذه البنوك 29 قراراً من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك.

وبالإضافة إلى نطاق اختصاص نظام العقوبات الخاص بمجموعة البنك الدولي، قام مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في السنة المالية 2024 بالتحقيق في 66 حالة احتيال وفساد مزعومة تورط فيها موظفون في البنك الدولي وموردو خدمات من الشركات، وتم إثبات الأدلة على 9 منها.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على نظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي وتقاريره السنوي، يرجى زيارة: <https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency>. للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: <https://wbgemsprod.microsoftcrmpoals.com/en-US/anonymous-users/int-fraud-management/create-new-complaint/?clear>.

التنوع والإنصاف والشمول

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة إلى إعداد مكان عمل يتسم بالتنوع والإنصاف واحتواء الجميع، من شأنه أن يُمكن جهاز موظفيها ويحتفي بهم وهم يحققون نتائج مؤثرة في تنمية القطاع الخاص. ولا نزال ملتزمين بأولوياتنا المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين، والإجراءات المعتمدة على البيانات، والقيادة الشاملة المراعية لآراء الجميع.

يبدأ تعزيز التنوع بتتبع بيانات تنوع هيكل موظفينا، والتي تعطي فكرة أعمق عن مجموعة واسعة من خلفيات موظفينا ومهاراتهم وخبراتهم. وحتى 30 يونيو/حزيران 2024، ضمت المؤسسة نحو 4500 موظف، بلغت نسبة النساء منهم 54%. ويمثل موظفونا أكثر من 150 جنسية ويعملون في أكثر من 100 بلد ويتحدثون أكثر من 50 لغة.

ولنكون صورة أكثر دقة عن تمثيل هيكل موظفينا، فإننا نعول على حملتنا المتواصلة التي تحمل اسم "الرأي قيمة iCount". وتشجع مبادرة "الرأي قيمة" التي أطلقتها مجموعة البنك الدولي موظفيها على الإفصاح طوعاً عن المعلومات المتعلقة بكل من: الجنسية، والأصل العرقي والانتماء الإثني، والتوجه الجنسي والهوية الجنسية، وحالة الإعاقة. وفي السنة المالية 2024، مكنتنا بيانات مبادرة "الرأي قيمة" من النظر إلى تنوع هيكل جهاز موظفينا من منظور مختلف: العرق والأصل الإثني، والتوجه الجنسي، والتنوع عبر الأجيال، وحالة الإعاقة، وتساعدنا بيانات المبادرة التي نجعلها على أن نفهم بقدر أكبر من الدقة مشاعر موظفي المؤسسة وآراءهم بشأن مكان العمل من حيث التقدم الوظيفي والترقيات والتنقل وهيكل الرواتب والأجور وإدارة الأداء. ونستخدم هذه البيانات لاتخاذ إجراءات موجهة تهدف إلى تحسين خبرات المؤسسة في أماكن العمل.

النهوض بأولوياتنا الخاصة بالتنوع والإنصاف والشمول

يمكّن التنوع مؤسسة التمويل الدولية من التفكير بمنظور عالمي والعمل على مستوى محلي في الوقت الذي تعمل فيه على إيجاد حلول مبتكرة وشاملة لتحقيق رسالتها. وإذا نظرنا إلى الوراء في السنة المالية 2024، فإننا فخورون بالنهوض بأولوياتنا الإستراتيجية الثلاث المتعلقة بالتنوع والإنصاف والشمول التي تعكس الاحتياجات المشتركة لعمليتنا العالمية:

1. القيادة الشاملة للجميع هي التزامنا بتهيئة المجال لجميع الموظفين الذين يسطعون بأدوار إشرافية وتحديد توقعاتهم ليكونوا قُدوة يُحتذى بها، وغرس ثقافة مكان عمل قائمة على القيم التي تعزز الشمول والانتماء.

والهدف من برنامج التعلم الشامل للجميع في مجال التواصل والتوعية هو مساعدة الموظفين على استخدام لغة يتفهما الجميع دعماً لزملائهم، وبناء قدرات قيادية للجميع، وخلق شعور بالانتماء لدى جميع العاملين في المؤسسة. وفي السنة المالية 2024، أطلقنا مناهج تدريبية إضافية تبرز دور التواصل الشامل في عمليات التوظيف وإدارة الأداء. وحتى 30 يونيو/حزيران 2024، كان 40% من الموظفين قد أكملوا وحدة واحدة على الأقل من برنامج التواصل والتوعية الشامل للجميع. وفي 3 وحدات تدريبية تغطي التواصل الشامل للجميع في التوظيف، وإدارة الأداء، وإدماج مجتمع الميمر +، أشار 96% من الموظفين الذين أكملوا الوحدات إلى أنهم اكتسبوا رؤى جديدة حول استخدام التواصل الشامل للتخفيف من أشكال التحيز غير الواعي.

2. الإجراءات المعتمدة على البيانات، التي كان يشار إليها سابقاً بالمساءلة القائمة على البيانات، هي التزامنا بتدعيم خضوعنا للمساءلة وجهودنا للإفصاح للجمهور مع توسيع نطاق مقياسنا القائمة على البيانات بما يتجاوز النوع الاجتماعي.

ويمكننا نهجنا القائم على البيانات من خلق وتأصيل ثقافة المساءلة من خلال تحديد المستهدفات وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافنا

المتعلقة بالتنوع والإنصاف والشمول. وفي السنة المالية 2024، واصلنا الاستثمار في تطوير قدرات لوحات المتابعة الإلكترونية للمؤسسة، وقد سمح لنا ذلك بمتابعة تمثيل مختلف الجنسيات على مستوى الأقاليم والمناطق. وتضع الأداة المعنية بالسيناريوهات المختلفة في لوحة البيانات بيانات التنوع في متناول المديرين، مما يدعم أهداف التعيين والتوظيف في الإدارات الخاصة بكل مدير، وعلى وجه التحديد تشغيل النساء في درجات الوظائف العليا.

3. المساواة بين الجنسين هي التزامنا بالبناء على التقدم الذي أحرزناه في هذا الشأن لتعزيز الإنصاف من أجل التطوير الوظيفي للمرأة في المؤسسة.

وفي السنة المالية 2024، واصلنا تتبع نسبة النساء في المناصب القيادية من خلال درجات تصنيفنا على مؤشر التوازن بين الجنسين، وهو مقياس نستخدمه لتعزيز وقياس وتتبع التوزيع بين الجنسين على مستوى مجموعات الدرجات الوظيفية الأربع لدينا. وبالنسبة للسنة المالية 2024، تم تحديد المستهدف على مستوى مؤشر التوازن بين الجنسين عند 0.89. وفي 30 يونيو/حزيران 2024، بلغ المؤشر 0.896، بزيادة قدرها 0.07 نقطة مئوية عن السنة المالية 2019.

وفي السنة المالية 2024، وضعنا أهدافا لتعيين النساء في المستويات الوظيفية العليا لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق مستهدفات مؤشر التوازن بين الجنسين. كما واصلنا تنفيذ خطة عملنا المعنية بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك المجالات المستهدفة، على سبيل المثال، إحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين في الأجور، وتحليل إجازات الوالدية، وفاعلية برنامجنا الشامل للجميع للتعلم في مجال التواصل والتوعية. وتساعد الوحدات التدريبية الخاصة ببرنامج التواصل والتوعية للجميع على زيادة وعي موظفي المؤسسة بأشكال التحيز المحتمل على أساس النوع الاجتماعي، وغير ذلك من أشكال التحيز غير الواعي، وبالتالي دعم جهود المؤسسة لإعادة الاعتماد وفقاً لمبدأ التحقق من العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين.

للمزيد من المعلومات عن الخصائص الديموغرافية لجهاز موظفينا وبرنامج التوظيف لهيئة بيئة عمل أكثر تنوعاً وإنصافاً وشمولاً، يرجى زيارة: www.ifc.org/en/about/diversity-equity-inclusion

تقرير مراقب الحسابات

طلبت مؤسسة التمويل الدولية من شركة إرنست ويونغ (EY) القيام بعملية تأكيد محدودة بشأن مجموعة مختارة من المعلومات غير المالية المفصّل عنها في التقرير السنوي. ويرد وصف لطبيعة هذه العملية ونطاقها واستنتاجاتها في تقرير التأكيد المحدود لشركة إرنست أند يونغ، المتاح في التقرير السنوي للمؤسسة على شبكة الإنترنت.



خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

تابعونا

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت www.ifc.org معلومات شاملة عن عملها. ويشمل الموقع معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والتحقيقات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والمبادئ التوجيهية الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي

لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2024

جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند

توفرها بصيغة PDF. www.ifc.org/annualreport إمكانية تنزيل

موقع مؤسسة التمويل الدولية على الإنترنت
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة
التمويل الدولية:

ستيفن شاليتا

مدير إدارة الاتصالات والتواصل
بمؤسسة التمويل الدولية

جيم روزنبرغ

مدير إدارة الاتصالات المؤسسية
بمؤسسة التمويل الدولية

كيث ويلر

محرر

روب رايت

الصياغة والتصميم والإنتاج

جوليا شمالز

منقح صور

ريبيكا بوست

الكتابة والبحث

داميان ميلفريتون

الكتابة

فينيت تياغي

المنسق الإلكتروني على شبكة الإنترنت

ميلاني مايهيو

مسؤولة اتصالات أولى، الإنتاج الإبداعي

جوليا أوليفر

إدارة المخاطر والقضايا المتصلة بالسمعة

برينا لندستروم

الشفافية ورفع التقارير

التصميم:

أديسون

www.addison.com

الطباعة:

ساندي ألكسندر

www.sandyinc.com

الترجمة:

وحدة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية
التابعة لإدارة الحلول المؤسسية العالمية،
مجموعة البنك الدولي

مصادر صور التقرير السنوي:

الغلاف الأمامي

دورت فيرنز/مؤسسة التمويل الدولية

الغلاف الداخلي

Incat Tasmania Pty Ltd.

الصفحة 3

البنك الدولي

الصفحة 5

البنك الدولي

الصفحة 6

مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 9

الصف العلوي (من اليسار إلى اليمين):
أرماندو غالاردو/مؤسسة التمويل الدولية،
وإيميديو جوزين/مؤسسة التمويل الدولية،
وناريندرا شريستا/مؤسسة التمويل الدولية،
وإيسادورا روميرو/مؤسسة التمويل الدولية.

الصف الثاني (من اليسار إلى اليمين):
راشامات/شترستوك، ونادية تادرس/مؤسسة
التمويل الدولية، وأمارثا

الصفحة 10

جينو باكفيتش/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 11

مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 12-13

البنك الدولي

الصفحة 23

ماريا غالانغ/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 24-25

فيا موبيليداد

الصفحة 26-27

سيزار أريدونديو

الصفحة 28-29

سيدي تالا/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 30

أمارثا

الصفحة 31

أميت رامراخا/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 32-33

تريايكي أغرو غيدا ساناي في تيكاريت من تركيا

الصفحة 35

جوليا شمالز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 36-37

هايلاند كاييتال

الصفحة 38

المؤسسة الهندية لتمويل تطوير

الإسكان HDFC

الصفحة 39

شترستوك

الصفحة 40-41

جينو باكفيتش/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 42-43

نوويلا إيلوه/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 44-45

أجكس، أولكساندرا شيرهيينا / مؤسسة

التمويل الدولية

الصفحة 47

روبرت ويدر/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 48-49

جوليا شمالز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 50-51

إنريويوتا يالديس، Factory for IFC

الصفحة 52-53

مؤسسة بي بي في إيه BBVA

للتحويل الأصغر

الغلاف الخلفي

المتحف المصري الكبير

صورة الغلاف الخلفي: المتحف المصري الكبير الجديد في القاهرة، وهو واحد من عدد قليل من المتاحف على مستوى العالم التي حصلت على شهادة إيدج للمباني الخضراء المتقدمة (EDGE) من مؤسسة التمويل الدولية. وهذه الشهادة إشادة بتصميم وبناء المتحف على نحو ذكي يراعي المناخ، مما يقلل على نحو كبير من استخدام الطاقة والمياه.

مجموعة البنك الدولي



الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار | **MIGA**

مؤسسة التمويل
الدولية | **IFC**

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير -
المؤسسة الدولية للتنمية

مؤسسة التمويل الدولية

2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA

ifc.org